وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية والتجارية
الميدان: العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

المرجع: ...../..... 2016

مذكرة بعنـــوان :

دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة –

مذكــرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية(ل.م.د) تخصص "إقتصاد نقدي وبنكي"

إعداد الطالبتان:

- **زهية زويد**
- **ريم خلاف**

إشراف الأستاذة:

صديقي سعاد

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

فله الحمد والشكر

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والدي الربيع رحمه الله

والدتي خليدة حفظها الله

إلى إخوتي مريم ولينى وإلى جدتي يمينة وجدي عيسى اللذين هما بمثابة والدي

إلى خالي حمزة وعبد الحليم وخالاتي جميعهم

إلى أستاذتي التي ساعدتنا ووجهتنا "صديقي سعاد"

إلى زميلتي وأختي في الدراسة زهية إلى كل من دعمني من قريب أو من بعيد.

ريم

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل فله الشكر

وعلى رسوله أفضل السلام.

إلى من كلله بالهبة والوقار إلى تاج رأسي ووسام شرفي أرجو أن يبارك الله في عمرك أبي الغالي "محفوظ"

إلى من كانت السبب في وجودي+ إلى أغلى وأحن وأرق امرأة في الدنيا...إلى ينبوع الصبر والمحبة أمي الحبيبة "تفاحة"

إلى إخوتي اللذين ساندوني وشجعوني طيلة سنوات دراستي: نوال وابنتها كنزة، كمال، عبد المالك، لامية، سامي، مريم، وردة.

إلى أعز وأغلى شخص على قلبي إلى من يشاركني فرحي وأحزاني نور عيناي "منير"

إلى صديقتي العزيزة والغالية على قلبي...إلى من ساندتني طيلة سنوات الدراسة الجامعية...أختي "ريم"

إلى كل الأهل والأقارب والاصدقاء

"زهية"

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	–
دعاء	–
إهداء	–
فهرس المحتويات	–
المقدمة العامة	أ–ب
الفصل الأول: عمليات الائتمان في البنوك التجارية ودورها في التمويل الفلاحي	
مقدمة	1
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	2
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية	2
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية	4
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية	6
المطلب الرابع: دور البنوك التجارية	7
المبحث الثاني: سياسات البنوك التجارية وميزانيتها	8
المطلب الأول: سياسة الربحية	8
المطلب الثاني: سياسة الأمان	9
المطلب الثالث: سياسة السيولة	11
المطلب الرابع: ميزانية البنك التجاري	13
المبحث الثالث: التمويل الفلاحي	20
المطلب الأول: عموميات حول التمويل	20
المطلب الثاني: مفهوم التمويل الفلاحي	21
المطلب الثالث: أنواع التمويل الذاتي	21
المطلب الرابع: أهداف وتصنيفات التمويل الفلاحي	24
خلاصة	27
الفصل الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ولاية ميلة	
مقدمة	28

فهرس المحتويات

المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي في ولاية ميلة	29
المطلب الأول: التعريف بولاية ميلة وخصائصها الفلاحية	29
المطلب الثاني: نشأة مديرية المصالح الفلاحية في ولاية ميلة وهيكلها التنظيمي	29
المطلب الثالث: كيفية استغلال الأراضي الفلاحية في ولاية ميلة	32
المبحث الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب في ولاية ميلة	33
المطلب الأول: تطور إنتاج الحبوب	33
المطلب الثاني: تطور إنتاج الخضروات	35
المطلب الثالث: تطور الإنتاج الحيواني	38
المطلب الرابع: تطور حصيلة الري الفلاحي	39
المبحث الثالث: البرامج التنموية والعراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي	42
المطلب الأول: برامج التنمية الفلاحية الممولة عن طريق الصناديق وأهم الحلول لها	42
المطلب الثاني: برامج الدعم الفلاحي	43
المطلب الثالث: برامج الاستثمار في القطاع الفلاحي	46
المطلب الرابع: العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي لولاية ميلة وأهم الحلول المقترحة	48
خلاصة	49
الفصل الثالث: دور البنوك التجارية في عملية تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
مقدمة	50
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	51
المطلب الأول: مدخل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	51
المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم النشاطات التي يمولها	53
المطلب الثالث: تقديم وكالة واد النجاء وهيكلها التنظيمي	56
المبحث الثاني: أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم اتجاهات الممولة التي يتعامل معها	60

فهرس المحتويات

المطلب الأول: أنواع القروض التي تمنحها الوكالة	60
المطلب الثاني: خطوات منح القروض والجهات الممولة لها	62
المطلب الثالث: القروض الموجهة من بنك الفلاحة لتمويل القطاع الفلاحي	69
خلاصة	72
خاتمة عامة	73
قائمة المراجع	75
قائمة الجداول قائمة الاشكال	/
الملخص	-

أصبح نجاح النظام الإقتصادي في وقتنا الحالي مربوطا بمدى فعالية ونجاعة البنوك التجارية للدولة ومدى قدرتها على تمويل القطاعات الإقتصادية، فالمهمة الأساسية للجهاز المصرفي هو تدعيم التنمية الإقتصادية، وبما أن القطاع الفلاحي يحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الإقتصادية، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للإقتصاد إلى جانب المحروقات، فإن تمويل هذا القطاع يعد من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الإقتصداية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها.

وقد عرف هذا القطاع تطورا تنظيميا معتبرا سواء من حيث القوانين أو الهياكل وقد تم ذلك وفق متطلبات ومقتضيات التغير الاجتماعي بصورة عامة، وتبعا لمتطلبات التطورات السياسية الإجتماعية وحتى الثقافية في كل عملية التنمية الشاملة وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم القطاع الفلاحي من أجل إعادة الإعتبار له وزيادة مردوديته بفعل حسن استغلال الإمكانات المتاحة بدءا بتجربة الإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي سنة1962م.

إضافة إلى قانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية وقانون الثورة الزراعية الذي يتمثل مضمونه في تأميم وتوزيع وسائل الإنتاج الزراعية وتجديد التقنيات الزراعية.

كما أن للمصالح الفلاحية دور مهم في تسيير الأنشطة الفلاحية في الولايات وتوجيهها من اجل تحقيق نتائج إيجابية من حيث زيادة الإنتاج من خلاله استصلاح الأراضي الفلاحية وتوفير الأسمدة والمواد اللازمة وتجدر الإشارة إلى أن ولاية ميلة تعتبر منطقة فلاحية بفضله ما تتميز به من مناخ ملائم لزراعة مختلف المحصولات الزراعية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي؟

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي البنوك التجارية وماهي أهم أنواعها؟

2- ما هو واقع القطاع الفلاحي لولاية ميلة؟

3- ما هو نوع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الفرضيات:

-**الفرضية الأولى:** يشهد القطاع الفلاحي لولاية ميلة تذبذبات كثيرة في مستوى الإنتاج.

-**الفرضية الثانية:** أهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي القرض الرفيق.

-**الفرضية الثالثة:** يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض في إطار هيئات الدعم.

أسباب اختيار الموضوع:

- إزالة الغموض عن كيفية تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الفلاحي.

- القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي وهذا لا يحدث إلا بتناسق مع بقية القطاعات.

– إبراز دور بنك الفلاحة والتنمية في تمويل القطاع الفلاحي عن طريق القروض.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– معرفة دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي.

– معرفة واقع القطاع الفلاحي لولاية ميلة.

– التعرف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي لولاية ميلة وماهي أهم الحلول المقترحة.

أهمية الموضوع: من أهمية الموضوع في النقا التالية:

– المكانة العامة التي يحتلها القطاع الفلاحي كوسيلة نمو في الإقتصاد.

– وضع عدة إجراءات وبرامج لهذا القطاع من قبل السلطات الجزائرية.

– إن تحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة المنتوج يؤدي إلى تصدير الفائض وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

المنهج المتبع:

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة ونظرا لأهمية الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري لدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع والإعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العلمي مع الأدوات الإحصائية كالجداول والقوانين المتعلقة بالمجال الإقتصادي والتنظيمي.

أدوات التحليل: لقد تم الإعتماد في هذا المبحث على مجموعة من الكتب المتوفرة ومذكرات تخرج وبحوث ودراسات قدمت في شكل أوراق بحث في مؤتمرات وملتقيات علمية بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات المالية والتقارير الصادرة عن النصوص التشريعية.

تقسيم البحث: ولضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة و3 فصول وخاتمة.

الفصل الأول: تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات حول البنوك التجارية نشأة ومفهوم البنوك وكذا أنواعها وظائفها ودورها وأيضا إلى سياسات البنوك التجارية وهي سياسة الربحية والامان والسيولة وتطرقنا أيضا إلى التمويل الفلاحي مفهومه أنواعه وأهدافه وتصنيفاته.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى عموميات حول القطاع الفلاحي في ولاية ميلة من حيث التعريف بالولاية وخصائصها ونشأة مديرية المصالح الفلاحية وأيضا إلى تطور الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب في الولاية وأخيرا تم التعرف على البرامج والعراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي وأهم الحلول المقترحة.

الفصل الثالث: قمنا في هذا الفصل بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع وكالة وادي النجاء سنتطرق فيه إلى مدخل إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهداف ومهام هذا البنك ثم تقديم الوكالة وأهم أنواع القروض التي تمنحها بالإضافة إلى خطوات منح القروض والجهات الممولة لها وسنختم هذا البحث بخاتمة نستعرض فيها أهم النتائج والتوصيات والآفاق.

الفصل الأول: عمليات الإئتمان في البنوك التجارية ودورها في التمويل الفلاحي

مقدمة

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية.

المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية.

المطلب الرابع: دور البنوك التجارية.

المبحث الثاني: سياسات البنوك التجارية وميزانيتها.

المطلب الأول: سياسة الربحية.

المطلب الثاني: سياسة الأمان.

المطلب الثالث: سياسة السيولة.

المطلب الرابع: ميزانية البنك التجاري.

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي.

المطلب الأول: عموميات حول التمويل.

المطلب الثاني: مفهوم التمويل الفلاحي.

المطلب الثالث: أنواع التمويل الذاتي:

المطلب الرابع: أهداف وتصنيفات التمويل الفلاحي.

خلاصة.

مقدمة

يعتقد البعض أن أول ظهور للبنوك كان لاحقا لظهور أول شكل من أشكال النقود ولكن التاريخ يدل على غير ذلك إذ أن أول شكل من أشكال النقود قد ظهر تقريبا في أواخر القرن السابع قبل الميلاد وأن أول شكل من أشكال التعامل المصرفي قد ظهر قبل ذلك بفترة طويلة وخاصة في بلاد ما بين النهرين بحدود عام350ق.م.

إن هذا التوضيح البسيط يبين أن جذور النشاط المصرفي كانت قد وافقت أولى عمليات التبادل التجاري وإذا تتبعنا تاريخ النشاط المصرفي نرى أنه نشأ في مراكز الحضارات القديمة، وانتقل في العصور الوسطى إلى أوروبا عن طريق انتقال الأفراد والجماعات والغزوات والفتوحات، إلا أن أول مصرف بالشكل الحديث قد ظهر في إيطاليا ومن ثم انتشرت المصارف في باقي مناطق أوروبا ونظرا لتنوع الأعمال الاقتصادية والتبادلات التجارية فقد تنوعت وتعددت العمليات المصرفية وبالتالي ظهور أنواع متعددة ومختلفة من البنوك الأمر الذي أدى إلى ظهور البنوك المتخصصة كما أن التوسع في أعمال هذه البنوك والأثر الكبير بدورها في الاقتصاد الوطني والقومي استلزم إخضاع أعمال المصارف لرقابة مركزية مما استدعى تأسيس البنوك المركزية.

ومنه قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: سياسات البنوك التجارية وميزانيتها.
- المبحث الثالث: التمويل الفلاحي.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

تعد البنوك الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الإقتصاد القومي لأي دولة حيث تلعب دورا رياديا في تصعيد وتيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية عن طريق تعبئة المدخرات ووضعها تحت طلب مختلف المشروعات الداخلية والأجنبية للدولة ومن أجل تحقيق أهدافها وبرامجها وتوفير الوسائل اللازمة لمتطلبات هذا العصر، وجب على البنوك رفع فعاليتها وكفاءتها الإدارية خاصة مع التطورات الذي يشهدها العصر الحديث في جميع القطاعات خاصة الإقتصادية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية:

أولا: نشأة البنوك التجارية:

إن الباحثين يجمعون على أن نشأة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر ميلادي حيث تم تأسيس أول بنك في مدينة البندقية عام1157م تلاه بين برشلونة عام1401م ثم بنك ريالتو عام1587 بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام1609م ويعتبر هذا البنك الأخير النموذج الذي اتخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة أملته اختلافات الظروف والأحوال بين دولة وأخرى مثل بنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام1800م، ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم إن من المسلم به أن العمل المصرفي هن قبول الودائع في بداية الأمر ثم استثمار الفائض في مراحل متقدمة.[1]

ولقد عرف هذا النشاط السومريون والبابليون والإغريق وإن اختلفت الأشكال والمظاهر كما عرفه الإسلام في مكة المشهورة بتجارتها مع الشام واليمن فكان الرسول صلى الله عليه وسلم من قبل النبوة مشهور بالأمين حيث بقيت عنده الودائع حتى قبل الهجرة من مكة إلى المدينة حيث كلف بها علي كرم الله وجهه وقد عرف المكيون طريقتين الأولى إعطاء المال مضاربة على حصة الربح والثانية الإقراض بالربا الذي كان شائعا في الجاهلية وعندما جاء الإسلام حرم الربا واقتصر العمل المصرفي على الإيداع والمضاربة على حصة من الربح ولكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية أنداك أدت إلى قطع كل صلة بما كان قائما ومعروفا من أشكال التعامل المصرفي القديم ومجمل القول أن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين يقبلون الودائع مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة فظهرت البنوك في نهاية العصور الوسطى حيث قام بعض التجار والصناع في أوروبا خاصة في مدن البندقية بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إسمية ثم بعد ذلك تم تحويل هذه الودائع من حساب لآخر حيث كان يقيد في سجلات، ويتم في حضور كل من الدائن والمدين، ومند القرن الرابع عشر سمح التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، مما قد يسبب

[1] سليمان بودياب: إقتصاديات البنوك، المؤسسة الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر1996، ص84.

في النهاية في إفلاس عدد من هذه البنوك، هذا الأمر دفع بالعديد من المفكرين في إنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع وتسهر على سلامتها.[1]

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية أو ما يسمى ببنوك الودائع كمؤسسات نقدية ثانوية بعد البنك المركزي تمارس وظيفة قبول الودائع ومنح الائتمان وفيما يلي نستعرض أهم المفاهيم الخاصة بالبنك التجاري:

* هو منشأة مالية عملها الرئيسي هو تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشأة الأعمال أو عن الدولة بهدف إقراضها للأخرين أو استثمارها في أوراق مالية.[2]

* هي منشأة مالية هدفها الرئيسي هو قبول الودائع، والإقراض وتقديم خدمات أخرى وبالتالي فإن البنوك التجارية تعتبر نوع من الوساطة المالية بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون تلك الأموال، وبذلك مهمتها الأساسية تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع.[3]

* البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع.[4]

* كما تعرف البنوك التجارية من حيث وظائفها كونها تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات.[5]

عموما نستخلص التعريف التالي للبنوك التجارية على أنها تلك المؤسسات المالية الذي ينص قانون تأسيسها على قبول الودائع ومنح الإئتمان فهي إذن تختلف عن تلك البنوك التي لا تقبل ودائع مثل البنوك المتخصصة كالبنك الزراعي، الصناعي، وتختلف أيضا عن تلك البنوك التي ليس من أنشطتها القرض مثل البنوك الإسلامية، كما أنه لا توجد مؤسسات مالية تقبل الودائع ولا تمنح القروض إلا أنها ليست بنوك تجارية مثل مراكز البريد.

تعمل البنوك التجارية على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وبذلك فهي تتميز بعدة خصائص نذكر منها:

[1] سليمان بودياب: إقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص84-85.
[2] شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص34.
[3] منير إبراهيم: إدارة البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر، 1996، ص05.
[4] مصطفى رشدي شيحة: النقود والمصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص89-90.
[5] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي: سياسات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص ص99-100.

1- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر وحتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام الشيك وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس ويكون ذلك بناء على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة لحسابهم ويكون ذلك بأدنى سرعة وبأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع.[1]

2- القدرة على الإقراض وهذا بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين أو بخلق مصادر تمويل وإقراضها ولهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الإئتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الإقتصادية في المجتمع.

3- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية وتدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقية إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة (مباني، أثاث).

4- قدرتها على خلق وتعظيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك التجارية وتعتبر أهم مورد مباشر في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن.

5- إن عملية ائتمان قصير الأجل هو ما يميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى.[2]

6- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الإقتصادي وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة.[3]

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية.

إن البنوك لا تقوم جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد كما أنه ليست كلها خاضعة لنظام واحد ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الإختصاص أن تصنف إلى الأنواع التالية:

1- البنوك حسب فعاليتها: تقسم البنوك حسب فعاليتها إلى بنوك الودائع وبنوك الأعمال.

1-1- بنوك الودائع: عرف القانون الفرنسي بنوك الودائع بأنها: تلك البنوك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط أو الطويل إلى غيرها من البنوك وتتميز باتصالها بالجمهور وهم المدخرون العاديون حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو الحساب الجاري.

[1] حسين بن هاني: إقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص206.
[2] عبد الرحمان يسري: إقتصاديات النقود والمصارف، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص209.
[3] مصطفى رشدي شيحة: النقود والمصارف، مرجع سابق، ص125.

1-2- بنوك الأعمال: كذلك تعرف بأنها تلك التي تقوم وظيفتها الرئيسية على الإشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة أو التي في طور التأسيس، وفتح الإعتمادات لمدة غير محدودة.

وهكذا فإن البنوك توظف أموالها في المشاريع التجارية والصناعية وذلك عن طريق حيازة أسهمها وإسناد القروض التي تصدرها وأن تشرف على إدارتها وإليها يعود الفضل في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في تشجيعها على الأقل، غير أن القانون اشترط أن لا توظف البنوك في هذه المشاريع إلا الأموال الخاصة بها أو الودائع التي تتلقاها لأجل لا يقل عن السنتين.

2- البنوك حسب شمولها: تقسم إلى بنوك ذات فروع متعددة وبنوك إقليمية وبنوك محلية.[1]

2-**1- البنوك ذات الفروع المتعددة:** وهي التي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة وتلعب هذه البنوك في الواقع دورا إقتصاديا هاما إذ تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسط الأكبر من الإعتماد والتسهيلات.

3-2- البنوك الإقليمية: وهي التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة أو مركز واحد، وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى.

3- البنوك حسب صنفها: وتنقسم إلى بنوك وطنية وبنوك أجنبية.

3-2- البنوك الوطنية: هي بنوك التي رأس مالها وإدارتها وطنيتان.

3-2- البنوك الأجنبية: هي تلك البنوك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية وافتتحت لها فرعا في الدول المحلية.

4- البنوك حسب طبيعة أعمالها.

4-1- البنوك التجارية: هي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف.

4-2- البنوك المتخصصة: هي التي تختص بقطاع معين وتتمثل في:

أ- البنوك الصناعية: وهي التي تختص بتقديم الإعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية.

ب- البنوك الزراعية: وهي التي تختص بتقديم الإعتمادات والمساعدات للمشاريع الفلاحية والزراعية.

ج- البنوك العقارية: وهي التي تقدم القروض إلى الشركات الإنشائية مقابل رهون أو تأمينات عقارية.[2]

[1] رشاد العصار ورياض الحلبي: النقود والبنوك، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، 2010، ص67-68.
[2] المرجع نفسه، ص68.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية.

هناك عدة وظائف تقوم بها البنوك وفيما يلي أهم هذه الوظائف:

1- خلق نقود الودائع: تتميز البنوك التجارية بقدرتها على خلق نقود الودائع والتي تشكل جزءا منهما من عرض النقد ويعتمد ذلك على الحساب تحت الطلب الذي يقوم بفتحه لعميله وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنوك في الوقت الحاضر.

2- قبول الودائع بمختلف أنواعها: وتعتبر هذه الوظيفة من أقدم الوظائف التجارية وهذه الودائع تعتبر دينا على البنك التجاري وتتألف من:

أ) ودائع لأجل: وهي الوديعة التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع البنك.

ب) الودائع تحت الطلب:(الحساب الجاري): وهي الودائع التي تودع لدى المصرف أو البنك دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للبنك ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

د) الودائع تحت إشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار المصرف فترة زمنية متفق عليها.

3) المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والإئتمان بصيغ مختلفة.

4) شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه.

5) نقل الأموال وتحويل العملة للخارج لسداد إلتزامات العملاء فيما يتعلق بعمليات الإستيراد.

6) تأجير الخزائن الحديدية للعملاء لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة والمهمة.

7) إصدار صكوك المسافرين لتقليل خطر سرقة الأموال أثناء السفر.

8) خصم الأوراق التجارية.

9) **إصدار خطابات الضمان:** ويقصد بخطاب الضمان أي تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن العميل إلى طرف أخر خلال الفترة المحدودة صراحة في الخطاب وذلك في حالة عدم قيام العميل بالوفاء بتلك الإلتزامات مباشرة في تاريخ الإستحقاق ويتقاضى البنك عمولة عن العميل مقابل إصدار خطابات الضمان.[1]

10) تقديم استشارات مالية متعددة في مجال دراسات الجدوى الإقتصادية الفنية وكيفية إدارة الأعمال.

[1] سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2009، ص ص92-94.

11) تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.

12) إصدار الشيكات السياحية.

13) فتح الإعتمادات المستندية.

14) خدمات البطاقة الائتمانية (بطاقة الإعتماد).

15) إدارة أعمال وممتلكات العملاء.

16) خدمات الكمبيوتر الحديثة.

17) شراء وبيع الشيكات الأجنبية.

18) خدمات الصراف الآليATM[1]

المطلب الرابع: دور البنوك التجارية.

تعد المصارف التجارية إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الإقتصادي للبلد وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث فأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الإقتصاد القومي فهي أداة من أدوات الإستثمار تلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية ولا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من أعمال مصرفية وإنما يتعداه إلى خلق المناخ المناسب والبيئة الصالحة للتنمية الإقتصادية.

ومع التطورات العالمية وما يصاحبها من مشكلات إقتصادية يبرز دور المصارف التجارية لتلعب دورا مهما ورئيسيا في تطور البلدان وتقدمها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كونها تحتل مكانا متميزا بين القطاعات الأخرى وفي بناء الهيكل الإقتصادي للبلد فالإقتصاديات المختلفة لا يمكنها الإستغناء عن وظائف المصارف التجارية خصوصا بعد تطورها بشكل يتلاءم واتساع دائرة النشاط الإقتصادي.

تقدم المصارف التجارية الكثير من الخدمات بالإضافة إلى مهمتها الرئيسية المتمثلة في قبول الودائع ومنح القروض، تحصيل الشيكات والكمبيالات وخصمها، بيع العملات الأجنبية، تقديم الإستشارات المالية، تقديم النصح والإرشاد لعملائها والمساهمة في وضع الحلول المناسبة للمشكلات.

وتقوم البنوك التجارية بتمويل التجارة الخارجية التي تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة إلى الإقتصاديات المختلفة فتقوم بتمويل عمليات الإستيراد والتصدير عن طريق الإعتمادات المستندية وبهذا فإن المصارف التجارية وعن طريق وساطتها المالية بين المستوردين والمصدرين تعد الصلة التي تقيم بها الشبكة تمتد بينها وبين فروعها الخارجية لتعمل على التقارب فيما بينهم وتوفر الثقة العالمية التي تدعم الإستقرار الإقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.

تقوم المصارف التجارية باستثمار أموالها المتاحة بإقراض العملاء لإنشاء مشروعات جديدة أو تطوير المشروعات القائمة فعلا والمشاركة في رؤوس أموال مشروعات جديدة أو في رؤوس أموال مشروعات قائمة بهدف تطويرها.[2]

[1] سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، المرجع نفسه، ص ص94-95.

[2] نصر حمود مزنان فهد: أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص ص74-76.

المبحث الثاني: سياسات البنوك التجارية وميزانيتها.

إن البنوك التجارية تحاول التوفيق بين الأهداف المتعارضة قدر الإمكان من خلال السياسات التي تتصل بها هذه الجوانب الأساسية الثلاث وتتمثل هذه السياسات بسياسة الربحية وسياسة السيولة وسياسة المخاطرة.

المطلب الأول: سياسة الربحية.

إن البنوك التجارية تتخذ سياسة خاصة بربحيتها باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك وبالذات الخاصة منها، يتركز في الوصول إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في حين أن البنوك التجارية التي تمتلكها الدولة يمكن أن تسعى لتحقيق أهداف أساسية من بينها الربح خاصة وأن هدف تحقيق الأرباح يعتبر ضروريا للبنك التجاري للوصول إلى ما يلي:

1) مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء تلك المتعلقة بمخاطر عدم السداد والتي تتمثل بالديون المدعومة أي لا يتم تحصيلها وانخفاض قيمة الإستثمارات في محفظة الأوراق المالية وغيرها.

2) إن الأرباح تعتبر مهمة من أجل زيادة احتياطات رأس المال من أجل القيام بالتوسعات في عمل البنك التجاري من خلال عملياته الإقراضية أساسا والإستثمارية عن طريق إعادة استخدام الأرباح لتحقيق ذلك.

3) إن الأرباح تعتبر مهمة من أجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الإكتتاب في رأسمال البنك عن طريق شراء الأسهم أو عن طريق اقتناء السندات التي يقوم بإصدارها في حالة حاجته لتمويل عمليات أو من أجل التوسع.

4) إن الأرباح توفر ثقة أكبر في البنك التجاري وبالتالي زيادة التعامل معه واتساع عملياته نتيجة زيادة أرباحه.[1]

مؤشرات الربحية:

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية أذ إن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة المصرف التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة.[2]

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة هي:

1) نسبة هامش الربح: هامش الربح+ إجمالي الموجودات×100%

إذ أن: هامش الربح= الفوائد المحصلة– الفوائد المدفوعة.

[1] فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006، ص ص345، 346.
[2] نصر محمد مزنان فهد: أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سابق ، ص58.

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للمصرف وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للمصرف التجاري وبالعكس.

2) معدل العائد على حق الملكية=(صافي الأرباح بعد الضرائب÷ حق الملكية)× 100%.

يعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل المصرف التجاري دائما على زيادته بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهمو المصرف، ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققها المصرف.

3) معدل العائد على إجمالي الموجودات= (صافي الربح بعد الضرائب÷ إجمالي الموجودات)× 100%.

يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة إستخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية.

4) نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات= (صافي الربح بعد الضرائب÷ إجمالي الإيرادات)× 100%.

تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها المصرف التجاري بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

5) نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية: (صافي الإيرادات التشغيلية÷ إجمالي الموجودات))× 100%.

إذ أن= صافي الإيرادات التشغيلية= الإيرادات التشغيلية– المصروفات التشغيلية تقيس هذه النسبة إمكانية الموجودات على تحقيق إيرادات للمصرف التجاري وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات التشغيلية.[1]

المطلب الثاني: سياسة الأمان.

وهي مجموعة الإجراءات التي يمكن للبنوك التجارية اتخاذها من أجل تقليل درجة المخاطرة في استخدامها للموارد النقدية المتاحة لديها وبحيث تحاول هذه البنوك من خلال إجراءاتها للوصول إلى أدنى درجة ممكنة من المخاطرة عند ممارستها لعملياتها أي ضمان سلامة البنك وتحقيق الأمان له من خلال:

*رأس المال الذي يؤدي دورا مهما وأساسيا في تحقيق الأمان للمودعين ويدعم ثقتهم بالبنك وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانية البنك في جذب قدر أكبر من الودائع وامتصاص أي استيعاب أية خسائر غير متوقعة بالإعتماد على رأسماله وبالشكل الذي يمكنه من متابعة عملياته ونشاطاته بدون أن تتأثر ثقة المودعين سلبا بالرغم من أن رأس المال في البنوك التجارية تعتبر أهميته النسبية منخفضة قياسا بالموارد المالية الأخرى المتاحة لديها للإستخدام وبالتالي فإن رأس المال ما هو إلا عبارة عن ضمان لتأمين امتصاص أية خسائر ولا تستطيع البنوك

[1] نصر محمد مزنان فهد: أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، المرجع نفسه، ص58-59.

التجارية أن تواجه خسائر تزيد عن قيمة رأس المال والإحتياطات لديها، لأن ذلك يتم على حساب أموال الغير وهم أصحاب الودائع لديها.

ونتيجة لما سبق ومن أجل تقليل درجة المخاطرة إلى أدنى حد ممكن فإن البنوك التجارية تتخذ إجراءات في إطار سياسة المخاطرة (الأمان) تبتعد من خلالها قدر الإمكان عن استخدام الموارد المالية المتاحة له في أوجه استخدام غير عقلانية حتى لا تتعرض للإفلاس أو حتى لا تتعرض لعدم قدرتها على متابعة سحوبات المودعين، أو حتى لا تمتنع عن منح الإئتمان الذي يطلب منها ولذلك فإنها تتجه عادة في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها في المجالات الأكثر أمانا والأقل مخاطرة والتي في مقدمتها الإئتمان التجاري قصير الأجل والإستثمارات حصل ففي الأدوات الحكومية بسبب الأمان المتوفر في مثل هذه الإستخدامات ودرجة مخاطرتها المنخفضة وبحيث يكون معها رأس المال المنخفض لديها كافي لامتصاص أية خسائر تحصل نتيجة عملياتها الإقراضية والتي تعتبر الأساسية في استخدامات الموارد أو في العمليات الاستثمارية التي قد تقوم بالاستثمار فيها.[1]

مؤشرات الأمان:

إن قياس درجة المخاطرة أو الأمان يمكن أن يتم باستخدام المؤشرات التالية:

1) نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات= $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}}$

وهذه النسبة تؤشر مدى اعتماد البنوك التجارية على تمويل موجوداتها على حقوق الملكية فيها، إذ كلما زادت هذه النسبة كلما توفرت درجة أمان أكبر أي كلما تحققت درجة مخاطرة أقل لأنها تتضمن حماية أكبر للمودعين وثقة أعلى وقدرة لامتصاص الخسائر التي يتعرض لها البنك التجاري.

2) نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات الخطرة}}$

حيث أن درجة الأمان والمخاطرة وحجم رأس المال المناسب لها تعتمد على هيكل الموجودات أي مكونات الموجودات التي يستخدم البنك التجاري الموارد المالية المتاحة لديها فيها إذ كلما زادت الموجودات الخطرة في مكونات الموجودات زادت درجة المخاطرة وانخفضت درجة الأمان وبرزت الحاجة نتيجة لذلك كرأس مال أكبر وكلما زادت المكونات ذات المخاطر الأقل كلما كانت الحاجة لرأس المال أقل بسبب انخفاض درجة المخاطرة وارتفاع درجة الأمان.[2]

[1] فليح حسن خلف: النقود والبنوك، المرجع نفسه، ص ص353-354.
[2] المرجع نفسه، ص 354.

المطلب الثالث: سياسة السيولة.

تتمثل في كافة الإجراءات التي يتخدها البنك التجاري من أجل توفير أقصى درجة سيولة ممكنة عند إستخدام للموارد الذي تتاح لديه ولأن الودائع الجارية تشكل الجزء الأكبر من موارد البنك التجاري ومن الودائع لديه، لهذا فإن عليه أن يكون قادرا باستمرار على تلبية طلبات المودعين بالسحب على ودائعهم في الوقت الدين يطلبون فيها أموالهم، خاصة وأن طلب المودعين على ودائعهم الجارية غير قابل للتأجيل بسبب كونها ودائع حين الطلب إذ أن عدم توفير إمكانية السحب على ودائعهم الجارية هذه يفقد المودعين ثقتهم بالبنك التجاري، وهذا قد يؤدي إلى زيادة السحوبات على الودائع في مثل هذه الحالات، الأمر الذي يمكن أن يعرض البنك إلى الإفلاس وكما تحقق فعلا لبعض البنوك نتيجة نقص السيولة لديها وازدياد حالات السحب على الودائع كما أن السيولة لدى البنك التجاري تجعلها قادرة على تلبية طلبات المتعاملين معه، بحيث يكون مستعدا باستمرار على منحهم القروض والتسهيلات التي تبرز حاجتهم إليها.

والسيولة التي يحتفظ بها البنك التجاري تختلف من بنك لآخر وبما يتفق مع الأغراض التي تتحدد من أجلها، وتختلف من وقت لآخر وحسب طبيعة وهيكل موارد البنك حيث كلما كانت نسبة الودائع ضمن موارده أكبر كلما تطلب هذا الإحتفاظ بسيولة أكبر وكلما ازدادت نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع ككل، كلما زادت الحاجة لاحتفاظ بسيولة أكبر.

كما أن البنك التجاري في إطار سياسة السيولة ينبغي له أن يحتفظ بسيولة أكبر كلما زاد الطلب على القروض والإئتمان من قبل المتعاملين معه.[1]

وتندرج مؤشرات السيولة فيما يلي:

1- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات= (النقدية÷ إجمالي الموجودات)×100% تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصرف التجاري أو زيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل.

2- نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات= (النقدية÷ إجمالي الموجودات)×100%.

تسمح هذه النسبة للمصرف التجاري بتحديد إحتياطاته من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع والتقلب المستمر، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة في المصرف التجاري وبالعكس.

3- المعدل النقدي=(النقدية÷ إجمالي الودائع)×100%.

يشير هذا المعدل إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصدته لدى المصارف الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض المعدل.

[1] فليح حسن خلف: المرجع نفسه، ص348.

4- نسبة السيولة القانونية= (النقدية+ شبه النقدية)÷ إجمالي الودائع. وتعكس هذه النسبة قدرة المصرف التجاري على مواجهة طلبات السحب من لدى المودعين في المصرف مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية وإن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته.

5- نسبة الإحتياطي القانوني=(الأرصدة لدى المصرف المركزي÷ إجمالي الودائع)×100%.

تحتفظ المصارف التجارية بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأنية من الودائع لدى البنك المركزي ومن دون فائدة ويسمى الرصيد بالإحتياطي القانوني وإن إرتفاع هذه النسبة تعني إرتفاع قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات الغير إعتيادية.[1]

6- نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح=(الأرباح الموزعة على المساهمين÷ صافي الربح بعد الضرائب)×100%.

توضح هذه النسبة حجم العوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الأرباح السنوية للمصرف التجاري وبذلك تكون هذه النسبة مدار اهتمام كثير من المساهمين.

7- معدل العائد على الودائع= (صافي الأرباح بعد الضرائب÷ إجمالي الودائع)×100%.

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي إستطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب.

8- معدل العائد للسهم= (صافي الأرباح بعد الضرائب÷ عدد الأسهم)×100%.

يوضح هذا المعدل نصيب السهم الواحد من رأس مال المصرف التجاري من صافي الربح بعد الضرائب، سواء في صورة توزيعات نقدية على المساهمين، أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة.

9- معدل التوزيعات النقدية للسهم= (التوزيعات النقدية على المساهمين÷ عدد الأسهم)×100%.

يبين هذا المعدل نصيب كل سهم من أسهم رأس المال المصرف التجاري من الأرباح الموزعة نقدا على المساهمين وزيادة هذا المعدل يعني زيادة العوائد التي يحصل أصحاب الأسهم وبالعكس.

10- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات=(إجمالي الإيرادات÷ إجمالي الموجودات) ×100%.

يعبر هذا المعدل على قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق المصرف لقدر كبير من الإيرادات في ظل ما هو متوفر لديه من موجودات.[2]

[1] نصر محمد مزنان فهد: أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، مرجع سابق، ص64.
[2] المرجع نفسه، ص59-60.

المطلب الرابع: ميزانية البنك التجاري.

بنود ميزانية البنك التجاري مصنفة حسب الالتزامات والأصول.

الجدول رقم01: ميزانية البنك التجاري.

الأصول	الالتزامات
نقد	**الودائع**
1) في الخزينة	1) حسابات جارية
2) في البنك المركزي	2) حسابات توفير والأجل
3) في بنوك أخرى	3) حسابات بعملات أجنبية
4) في الطريق للتحصيل	القروض
5) احتياطات	1) من البنك المركزي
القروض:	2) من بنوك أخرى
1) للأفراد	3) من مؤسسات خاصة
2) للمؤسسات	رأس المال وحقوق المساهمين
3) للحكومة	1) رأس المال الأسهمي
4) أخرى	2) أرباح غير موزعة
استثمارات	3) احتياطات قانونية وعامة
1) أوراق مالية	التزامات أخرى
2) أصول ثابتة	
إجمالي الأصول	إجمالي الالتزامات[1]

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص130.

أولا: الالتزامات.

1- الودائع: بما أن الوظيفة الرئيسية للبنك تقوم على استقبال الودائع فإن الودائع تمثل أكبر مطالبات الأخرين على البنك وتصنف هذه الودائع في ثلاثة مكونات رئيسية هي:

أ) الحسابات الجارية: وهي الأموال المودعة في البنك بالعملة المحلية مقابل أوامر دفع(شيكات) تعطي المودع الحق في تحريرها مقابل نقوده المودعة وفي العادة لا يستحق المودع فوائد على الأموال المودعة في حسابه الجاري إلا أن بعض الدول تسمح بدفع فوائد على هذه الحسابات وهو ما يطلق عليها بأوامر الدفع القابلة للتفاوض وتمثل الودائع الجارية أرخص مصدر للأموال التي يحصل عليها البنك لأنه لا يدفع عليها فوائد، وأنه يدفع فوائد عليها منخفضة.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014، ص130.

ب) حسابات التوفير أو لأجل: وتحقق الأموال المودعة في هذه الحسابات فوائد للمودعين ويختلف حساب التوفير عن حساب الأجل أو الودائع الزمنية في أن البنوك لا تلزم المودع في حسابات التوفير بالتقيد بفترة زمنية أو أجل محدد قبل السحب منها رغم أنه يحق للبنوك في الكثير من الدول أن تمارس هذا الحق.

أما بالنسبة للودائع التي يرتبط فيها حق المودع في الحصول على فوائد بالإحتفاظ بودائعه لفترة زمنية معينة فإنها تعرف بالحسابات لأجل أو الودائع الزمنية.

ج) ودائع بعملات أجنبية جارية أو توفير أو لأجل:

ويلجأ البنك لهذا النوع من القروض لسد حاجاته لموارد إضافية يوفرها البنك المركزي أو بنوك أخرى أو مؤسسات مالية تتكون لديها مواد فائضة عن حاجاتها مقابل فائدة تفرضها على البنك مما يدفعه للتفكير مليا قبل الإقدام على الإقتراض ويشمل هذا الجانب من الالتزامات شهادات الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء والقبولات المصرفية وهي التزامات مستحقة على البنك الذي يصدرها.[1]

2) رأس المال وحقوق المساهمين: وهو الجانب الذي يمثل حقوق الملكية التي تتكون من قيمة أسهم المساهمين وطبعا القيمة الإسمية للأسهم وليست قيمتها السوقية وهي تمثل المصدر الأول لرأس المال ومع مرور الوقت يستقطع البنك جزءا من الأرباح التي يحققها سنويا ويضيفها لرأس المال أما لتعزيز موقفه المالي أو لإعادة تدويرها واستثمارها كما يضيف إلى حقوق المساهمين الإحتياطات القانونية والإحتياطات العامة التي تساهم كذلك في دعم موقفه القانوني والمالي.

ثانيا: الأصول.

إلى جانب استقبال الودائع فإن الجانب الآخر لوظيفة البنك هو توظيف هذه الودائع والأموال الأخرى التي تتوفر لديه ونظرا لكون العملة المصرفية تقوم على أساس الثقة التي تتبع من إيمان كل مودع أن نقوده موجودة في البنك ومتوفرة للسحب منها في أي وقت يشاء، فإن البنك مطالب بإدارة أصوله بشكل يضمن توفر مبالغ مناسبة تكفل له الإيفاء بطلبات كافة المودعين الذين يرغبون السحب من ودائعهم، إن أي عجز في قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته قد يدفعه للجوء للاقتراض وهذا مكلف بالنسبة له.

1) النقد: إن البنك يحتفظ من موارده على شكل نقد في الخزينة لتلبية السحوبات اليومية من الودائع وجزء يفي بالإحتياطي الإلزامي الذي يقرره البنك المركزي على البنوك إضافة للإيفاء بالإحتياطي الإلزامي، تلبي الأموال المودعة في البنك المركزي مبالغ الشيكات المحررة من قبل عملاء البنك التجاري المعنى لعملاء في بنك تجاري آخر مما يتطلب انتقال الودائع فيما بين حسابات البنوك عن طريق عملية المقاضة التي تقوم على عملية تحويل المبالغ بين حسابات مختلف البنوك لدى البنك المركزي من أجل تسوية مبالغ الشيكات المسحوبة على بنك لحساب بنك آخر.

كما يحتفظ البنك بودائع له في بنوك أخرى مما يسهل عليه دفع الشيكات المصدرة عليها لأفراد توجد حساباتهم في بنوك أخرى ويرغبون في تحصيل قيم هذه الشيكات عن طريق إيداع مبالغها في حساباتهم.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص131-132.

كما أن الشيكات التي أودعها عملاء البنك في حساباتهم لديه ومسحوبة على بنوك أخرى تمثل أحد أصول البنك عندما تتم إضافة مبالغ الشيكات لحسابات عملاء البنك حتى قبل أن يحصلها البنك من بنك آخر ويطلق عليها نقود في طريقها للتحصيل.[1]

2) قروض البنك: هذا الجزء من الأصول يمثل المصدر الأساسي لعوائد البنك وأهم دعامات العملية المصرفية بشكل عام وهي القروض بمختلف أشكالها ويمكن أن تصنف هذه القروض حسب الجهة المدينة أو حسب نوعية القرض أو حتى حسب أجالها وتعتبر القروض من الأصول الأقل سيولة لأنه لا يمكن تحصيلها بشكل كلي إلا عند حلول أجالها، كما أن درجة سيولة القروض تعتمد على نوعية القروض المقدمة من البنك فهناك على سبيل المثال القروض طويلة الأجل كتلك التي تقدم للقطاع الصناعي والقطاع العقاري، إذ تطول فترة تحصيلها مقارنة بالقروض الشخصية والقروض التي تقدم لقطاع التجارة التي تتسم بدرجة سيولة عالية وأجل قصير وهناك القروض القصيرة الأجل كذلك التي قد تكون ليوم واحد.

3) الإستثمارات:

إضافة إلى النقد والقروض يحتفظ البنك بجزء من أصوله على شكل استثمارات في أوراق مالية كسندات وأدونات الخزينة وغيرها أو تمون هذه الإستثمارات في أصول ثابتة أخرى كالعقارات مثلا وهذه الإستثمارات تتنوع من حيث الآجال مما يوفر للبنك فرصة أكبر لتسهيل أصوله إن شاء ويقلل درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها وتوفر أجال الأوراق المالية للبنوك درجة أكبر من المرونة للإستفادة من زيادة قد تطرأ في الطلب على مواردها سواء من جانب المودعين أو المدينين مما جعل الكثيرون يطلقون مسمى الإحتياطات الثانوية على الأوراق المالية قصيرة الأجل الأكثر ضمانا كأدونات الخزينة.

ثالثا: إدارة الاصول:

بما أن البنوك هي مؤسسات مساهمة تسعى لتحقيق أكبر ربح فإنها لابد أن تنظر إلى توظيف أصولها في أوجه تحقق هذا مع تقليل درجة المخاطر التي قد تتعرض لها إضافة إلى المخاطر هناك عوامل أخرى تؤثر في كيفية إدارة البنك لأصوله ومدى قدرته على تحقيق أرباح جراء ذلك فهناك الإحتياطي الإلزامي والإحتياطي القانوني الذين يحددهما البنك المركزي واللذان ينطوي الإحتفاظ بهما تحمل البنك لتكلفة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة، كما يجب على البنك أن يحتفظ بنسبة مناسبة من الإحتياطي النقدي الفائض لديه لمواجهة السحوبات اليومية وبعض ما قد يطرأ من سحوبات غير متوقعة أو لمواجهة السحوبات الموسمية، إن مسألة أن يبقى البنك سائلا أو يسيرا ماليا تبقى مسألة نسبية.[2]

فإذا أخذنا رغبة البنك في تقديم القروض، فيجب ألا يغفل أهمية تنويع هذه القروض بشكل يضمن له تقليل المخاطر، من خلال تنوع الجهات المدينة له والمبالغ المقرضة ويضمن له أجالا مختلفة.

فالبرغم من أن العوائد المنخفضة نسبيا هي من سمات الإستثمارات القصيرة الأجل والأقل مخاطرة، فإن مسعى البنك للحفاظ على درجة مناسبة من السيولة يتطلب توظيف جزء من موارده في أوجه استثمارات أجال قصيرة

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، المرجع نفسه، ص132-133.
[2] المرجع نفسه، ص133-134.

مع هذا فإن إدارة البنك مطالبة بعدم التحفظ أكثر من اللازم في الإستثمار وإلا تناقصت أرباحه وفي حال عدم وجود مستويات مناسبة من السيولة في البنك فإن على إدارة البنك أن تعي أن هذا التناقض قد يؤدي بالبنك إلى مرحلة تنظر فيها الجهات المختصة إلى توقيع جزاءات عليه أو حتى إغلاقه والجدير بالذكر أن الملاك لا يتحملون خسارة تفوق إجمالي حقوق الملكية لأن البنك مؤسسة ذات مسؤولية محدودة.

إن القروض تمثل أفضل مصدر للدخل ضمن مصادر الدخل الأخرى ومن خلال تنويع قنوات القروض وأجالها ومبالغها يستطيع البنك أن يقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها نتيجة تعثر بعض المدينين في أي من القطاعات في سداد الديون المستحقة عليهم، ورغم أن البنوك تسعى لتعظيم عوائدها من وراء هذه القروض مع إدراك إدارة البنك أن كافة التسهيلات الإئتمانية تحتوي على درجة من المخاطرة قد تأخذ شكل عجز المدين عن سداد القرض، فأحد الخيارات المتاحة للبنوك لتفادي أو للتقليل من تعثر المدنيين نحو سداد الديون المستحقة عليهم له، يتمثل في القروض البنكية المضمونة أو غير المضمونة.

فالقروض المضمونة هي التي يقدم طالب القرض رهونات تتكون على شكل أصول ثابتة أو أوراق مالية تتسم بدرجة مخاطرة منخفضة كالسندات وأدونات الخزينة رهنا مقابل قيمة القرض.

وفي حالة ثقة البنك بالمدين وقدرته على السداد فقد يمنحه قروضا غير مضمونة أي بدون رهونات ووجود الرهونات لا يعني بالضرورة غياب المخاطر حيث أنها تتعرض لتقلب القيم السوقية للأصول المرهونة.[1]

رابعا: إدارة الالتزامات:

بما أن موارد البنك تمثل تعهدا من قبل تجاه الآخرين، فإنه لابد من أن يحسن إدارتها وذلك لعلاقتها المباشرة والمؤثرة في جانب الأصول.

ويقصد بإدارة الإلتزامات هو استخدام بنود هذا الجانب من ميزانية البنك للحصول على الموارد المالية بأقل التكاليف لتوفر للبنك فرصة أفضل لتقديم القروض واستثمارها في مختلف أوجه الإستثمار الكفيلة بتحقيق أفضل العوائد، كما أن زيادة الإلتزامات تتطلب أن يتبنى البنك خطوات منافسة ومماثلة لتلك التي تتبناها بنوك أخرى.

كم يجب أن تتسم الأوراق المالية التي يصدرها البنك بدرجة من السيولة والعائد ودرجة منخفضة من المخاطر مقارنة لما تصدرها البنوك الأخرى إن لم تكن أفضل منها وبالرغم من حرية البنوك في إصدار أوراق مالية كشهادات الإيداع فإن إقبال المستثمرين عليها يعتمد على الوضع المالي للبنك الذي يفصح عنه وضع الأصول إذ تحدد ملامح أداء البنك.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، المرجع نفسه، ص ص135-136.

ويساهم توفر الفرص أما البنك للحصول على تمويل من أسواق المال مرونة له لتحسين إدارة التزاماته، إذ طرأت مشكلة في حجم السحوبات منه أو حال وجود طلب إضافي على التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها ونظرا لأن الكثيرين ومنهم البنك المركزي ينظرون إلى رأس المال على أنه ضمان لحقوق المساهمين فإن البنك المركزي كثيرا ما يربط بين سياسة الإقراض التي يتبعها البنك ورأس المال.

العديد من البنوك المركزية تضع سقفا على التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها البنك بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من رأس المال أو لا تتجاوز التسهيلات الإئتمانية التي تمنح لجهة واحدة مبلغ معين مما يوجه البنوك إلى زيادة رأس المال كمدخل لزيادة قدرتها على تقديم تسهيلات إئتمانية إضافية.

خامسا: مؤشرات أداء البنوك (مدخل تحليل النسب المالية):

إن المهتمين ينظرون إلى الأوضاع المالية للبنوك من خلال تحليل مالي لميزانياتها واستشراف مواقفها المستقبلية باستخدام مؤشرات عديدة تعكس أداء البنك في جانبي الأصول والالتزامات نذكر منها:[1]

1) مؤشرات السيولة لدى البنك: وهي تعبر عن قدرة البنك على الإيفاء الفوري بالتزاماته سواء اليومية منها كالسحوبات الدورية والطارئة، وكالمتغيرات الموسمية في الالتزامات أو الناتجة عن حوادث مفاجئة وأهم هذه المؤشرات:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{ودائع البنك لدى البنك المركزي + النقود الحاضرة لديه}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

نسبة الرصيد النقدي تعبر عن مقدار النقد الذي هو في متناول البنك التجاري ولا يخضع لقيود ويلاحظ أنه إذا ارتفعت نسبة الرصيد النقدي جاز القول أن البنك لديه سيولة عالية ولكن نظرا لتداخل إدارة الأصول وإدارة الالتزامات فإن زيادة مطلقة في نسب الرصيد النقدي أو النسب الأخرى التي توظف لقياس السيولة دون تحقيق معدلات مقبولة من الأرباح.

$$\text{نسبة الإحتياطي النقدي} = \frac{\text{ودائع البنك لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع}} \times 100$$

وتعتبر نسبة الإحتياطي النقدي مقياسا أخر لتحديد مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته من الودائع فإذا انخفضت هذه النسبة يرى البعض فيها تدنيا في قدرة البنك على توفير السيولة المطلوبة لمواجهة التغيرات مع الودائع.

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{ودائع البنك لدى البنك المركزي + أصول أخرى عالية السيولة}}{\text{الودائع}} \times 100$$

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، المرجع نفسه، ص ص137-138.

يستخدم مؤشرات السيولة لتقدير سيولة البنك.

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100$$

تمثل نسبة القروض إلى الودائع مقياسا أخر لسيولة البنك التي كلما ارتفعت قلت سيولة البنك.

2) مؤشر حماية الدائن:

$$\text{نسبة رأس المال إلى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الأسهمي+ أرباح محتجزة + فوائض مالية}}{\text{الودائع}} \times 100$$

تعكس مدى قدرة رأس المال في حماية الدائنين والمودعين وينظر إلى رأس المال كأنه الوعاء الذي يحتضن حقوق هاتين الفئتين بالدرجة الاولى في حالة انهيار البنك.

$$\text{نسبة رأس المال إلى الأصول} = \frac{\text{رأس المال الأسهمي+ أرباح محتجزة+ فوائض مالية}}{\text{الودائع}^{1}} \times 100$$

ويمكن صياغة هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة رأس المال إلى الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول}} \times 100$$

3) مؤشر نسبة القروض إلى الأصول:

$$\text{نسبة الإقراض} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{الأصول}} \times 100$$

إذا ارتفعت هذه النسبة يصبح الملاك والمودعين أكثر عرضة للتقلبات التي تطرأ على سداد القروض.

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، المرجع نفسه، ص ص138-139.

4) مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى القروض:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{القروض}} \times 100$$

5) مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى الإستثمار في الأوراق المالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الإستثمار في الأوراق المالية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الإستثمار في الأوراق المالية}} \times 100$$

مادامت هذه النسبة أكثر من100% فإن لدى البنك القدرة على احتواء التقلبات في قيم الأوراق المالية.

6) مؤشر نسبة توظيف الودائع:

يهدف إلى قياس مدى كفاءة البنك في توظيف الودائع في أوجه استثمارية مختلفة تنتج عنها عوائد تدعم موقفه تجاه الإيفاء لما يدفعه من فوائد للمودعين وتحقيق فوائض للملاك.

$$\text{نسبة توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض+ الإستثمار في أوراق مالية}}{\text{الودائع}} \times 100$$

فإذا كانت النسبة 70% فهذا يعني أن البنك استثمر 70% من إجمالي الودائع في قروض وفي أوراق مالية.

7) مؤشر نسبة العائد على حقوق الملكية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

إلى جانب هذه النسب هناك عدد أخر منها يوظف لتحليل الوضع المالي للبنوك سواء في جانب الأصول أو جانب الالتزامات من ميزانيتها وحساباتها الختامية.[1]

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، المرجع نفسه، ص ص140-4

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي.

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع وعليه فهذا العامل من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الإقتصادية لأي بلد لأن مواكبة التطورات والتحولات الإقتصادية والتكنولوجية ليس بالأمر الهين لهذا يفكر كل مسير في الطريقة والكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية احتياجاته كما يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية أو تمويل ذاتي من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولويتها تحقيق الإكتفاء الذاتي وكقطاع مساهم في الصادرات.

المطلب الأول: عموميات حول التمويل.

أولا: مفهوم التمويل: هناك العديد من التعاريف حول التمويل من بينها التمويل هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويل الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من اجل تغطية استثمارات المؤسسة.[1]

كما يعرف التمويل على أنه: التمويل هو توفير الأموال(السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الإستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج.[2]

ثانيا: خصائص التمويل: إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة لديها خصائص عدة منها:

1/ الإستحقاق: ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية محددة وموعد محدد ينبغي سدادها فيه.

2/ الحق على الدخل: ويقصد به أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على فوائد أموالها قبل أي توزيع لأرباح المؤسسة.

3/ الحق على الموجودات: إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة، تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة، وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل التسليم أي التزامات أخرى.

4/ الملائمة: وتعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطى فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.[3]

[1] إلياس عقال: تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص37.

[2] هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود: التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص23.

[3] هيثم محمد الزغبي: الإدارة والتحصيل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص77-78.

المطلب الثاني: مفهوم التمويل الفلاحي.

إن توفر التمويل للقطاع الفلاحي مهم جدا باعتباره مصدرا للدخل وبالتالي يحقق ربحا لصاحبه من جهة ومن جهة أخرى يحقق للدولة الإكتفاء الذاتي.

مفهوم التمويل الفلاحي: هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.[1]

ويعرف أيضا بأنه منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيعات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري للإستغلال في أكثر من دورة إنتاجية.[2]

المطلب الثالث: أنواع التمويل الذاتي:

وتتمثل فيما يلي:

1- التمويل الذاتي: إن هذا النوع يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمرين في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعدرها على تمويله.[3]

2- القروض البنكية: وهي عملية يقوم بها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة بناء على طلب العميل سواء حالا أو بعد وقت معين تكون في شكل تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك نيابة على العميل لدى الغير وقد تتمثل هذه القروض في القروض الزراعية.[4]

2-1- مفهوم القروض الزراعية:

وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.[5]

---

[1] رشا محمد سعيد أمي استيتية: تمويل القطاع الزراعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999، ص13.

[2] بونوة شعيب وبودلال علي: إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع، الملتقى الدولي حول التنمية، الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، ص135.

[3] محمد بوشوشة: مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2007/2006، ص88.

[4] حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص18.

[5] مصطفى رشدي شيحة: النقود والمصارف، مرجع سابق، ص116.

2-2- طبيعة الإئتمان الفلاحي: إن التمويل البنكي لابد عليه إنه يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع، الطبيعة الإحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والسعر حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج.

- تفتيت الملكية وتعدد الإستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للإستغلال وتنوع العلاقات في الإنتاج الفلاحي.

- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد الإئتمان إلى الملكية والمرافق الأساسية.

- ارتباط الإئتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

2-3- ضمانات الإئتمان الفلاحي:

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وآجاله فالضمان المقدم في حالة الإئتمان القصير والمتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض أما في حالة الإئتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالقارات، الأراضي، البنايات، السكنات.[1]

2-4- الأهمية الإقتصادية للإقراض الفلاحي:

الإقراض الفلاحي يخلق ويحافظ على حجم كاف من الإنتاج من خلال ما يلي:

زيادة الكفاءة: يمكن الإقراض أن يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة.

التكيف مع الظروف الإقتصادية المتغيرة: قد تستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغييرات.

مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات: وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج في فترة معينة أيضا لهذا فالتدفقات الداخلية والخارجية لا تحصل فينفس الوقت مما يؤدي

[1] دلال بن سمينة، عزيزة بن سمينة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1999-2000) دراسة حالة بنكla BADAR - وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة قسنطينة، 2004، ص3-4.

إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة. [1]

الحماية في الظروف المعاكسة: لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة، بالطقس والمرض والسعر في أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

3- التمويل التعاوني: وهو يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم وتكون أموال الجمعية إما ملكا أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة.

مصادر التمويل التعاوني: وتتمثل فيما يلي:

رأس المال الإحتياطي: ويقصد به رأس المال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب ومن جانب آخر تحتفظ به لدعم مركزها المالي وقدرتها على الإقراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها ويتكون من المبالغ التي تحول إلى الجمعية سنويا من الفائض الصافي لعمليات الجمعية بحيث لا يقل عن نسبة مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالإضافة إلى الهيئات والمساعدات.

الإحتياطات الاخرى: بالإضافة إلى رأس المال الإحتياطي يوجد بالجمعية احتياطات أخرى كاحتياطي استهلاك المعدات والمنشآت واحتياطي التعويض على العمال.

الوفرات والودائع: وهي المبالغ التي تودع بالجمعية العامة سواء من أعضائها أو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة وتكون الوديعة إما جارية أو لأجل وفي العادة تقبل الودائع الجارية من الأعضاء فقط أما الوديعة لأجل عادة تقبل من غير الأعضاء مقابل فائدة.

الهيئات والمساعدات: الكثير من الجهات تقدم لبعض الجمعيات التعاونية الهبات والمساعدات بصورة نقدية أو عينة وذلك قصد تغطية بعض نفقاتها الإدارية. [2]

السندات: عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة وقوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دين للبيع وقد تطرح هذه السندات للبيع لأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية أما عندم تكون تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء تكون مصادر التمويل خارجية.

القروض والمصادر الخارجية: تتوجه الجمعيات التعاونية إلى المصادر الخارجية وقد تحصل على قروض من هذه المصادر على أن تسدد القروض في تاريخ استحقاقها وعادة تبيع هذه القروض بفائدة بسيطة أو بدون فائدة. [3]

[1] علي محمود فارس وآخرون: أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، المرجع نفسه، ص23-24.
[2] المرجع نفسه، ص301.
[3] المرجع نفسه، ص202- 303.

المطلب الرابع: أهداف وتصنيفات التمويل الفلاحي.

أولا: أهداف التمويل الفلاحي: يمكن استعراض أهداف التمويل من خلال:

– زيادة التكوين الرأسمالي للزراعة في مواجهة الإحتياطات المختلفة.

– المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والإستفاذة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الإستخدام الأمثل للموارد وتطويرها.

– زيادة القدرة على المنافسة ومواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية الغير مواتية.

– إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والإستثمار. [1]

ثانيا: تصنيف التمويل الفلاحي: يمكن تصنيفه إلى:

1– التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:

القروض العقارية: والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني واستصلاح الأراضي وأية تحسينات في المزرعة وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

القروض الإنتاجية: وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبدور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية.

قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية: وهي التي تستخدم لمواجهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الابنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة.

القروض الإستهلاكية: تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل إتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر. [2]

2– التصنيفات حسب آجال القروض:

القروض القصيرة الأجل: وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبدور والأسمدة ودفع أجور العمال والحراثة والحصاد وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين.

[1] رشا محمد سعيد أمي استيتية: تمويل القطاع الزراعي، مرجع سابق، ص14.
[2] المرجع نفسه، ص14-18.

القروض المتوسطة الأجل: وهي التي تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطي إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة يتراوح أجلها من سنة إلى 5سنوات.

القروض الطويلة الأجل: تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الإستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي وإقامة المنشآت والمباني والمصانع وحفر الآبار ومشاريع الإستصلاح الكبيرة ومدتها عشرين سنة في بعض البلدان.

3- التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف: ويمكن تصنيفها كما يلي:[1]

* قروض الزراعات المروية.
* قروض الزراعات المطرية.* قروض الثروة الحيوانية.
* قروض المكينة الحيوانية.
* قروض التصنيع الزراعي.
* قروض الإسكان الريفي.
* قروض التسويق الزراعي.

4- التصنيف حسب الجهات المستفيدة: وتشمل:

* قروض الأفراد.
* قروض التعاونيات.
* قروض الشركات.
* قروض القطاع العام.

5- التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي: ويتضمن:

* البستنة.
* المحاصيل الحقلية.
* الثروة والتي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها.
* الثروة السمكية.
* محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.[2]

6- التصنيف حسب نوع الضمانات:

قروض غير مضمونة: تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض القصيرة الأجل.

قروض مضمونة بأموال منقولة: وتكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل، والجرارات والحيوانات أو الذهب...إلخ.

[1] رشا محمد سعيد أمي استيتية: تمويل القطاع الزراعي، المرجع نفسه، ص15.
[2] المرجع نفسه، ص16.

قروض مضمونة بأموال غير منقولة: وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.

7- التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:

القروض الإيجابية: وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض إقتصادي.

القروض المحايدة: وهي تتضمن شكلين الأول الإستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر ويترتب عليه استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية.

القروض السلبية: وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصول الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسعى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

8- تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين:

* قروض الأقارب أو المعارف.
* قروض المستثمرين الأفراد.
* قروض المصارف التجارية.
* قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي.
* قروض مصارف الجمعيات التعاونية.
* قروض الوسطاء والتجار.
* قروض شركات التأمين.

خلاصة.

تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف البنوك التجارية وأنواعها ووظائفها ودورها في تحقيق العديد من الأهداف سواء على المستوى الفردي أو المؤسساتي وسياسات البنوك التي تسعى من خلالها على البقاء والإستمرارية كما تطرقنا أيضا إلى مفهوم التمويل الفلاحي ودوره باعتباره أداة فعالة في تحريك الدورة الإقتصادية وأنواعه وأهدافه التي تسعى دوما إلى تطوير هذا القطاع وزيادة قدرته التنافسية محليا أو عالميا.

الفصل الثاني: واقع القطاع الفلاحي في ولاية ميلة

المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي في ولاية ميلة.

المطلب الأول: التعريف بولاية ميلة وخصائصها الفلاحية.

المطلب الثاني: نشأة مديرية المصالح الفلاحية في ولاية ميلة وهيكلها التنظيمي.

المطلب الثالث: كيفية استغلال الأراضي الفلاحية في ولاية ميلة.

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب في ولاية ميلة.

المطلب الأول: تطور إنتاج الحبوب.

المطلب الثاني: تطور إنتاج الخضروات.

المطلب الثالث: تطور الإنتاج الحيواني.

المطلب الرابع: تطور حصيلة الري الفلاحي.

المبحث الثالث: البرامج التنموية والعراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: برامج التنمية الفلاحية الممولة عن طريق الصناديق وأهم الحلول لها.

المطلب الثاني: برامج الدعم الفلاحي.

المطلب الثالث: برامج الاستثمار في القطاع الفلاحي.

المطلب الرابع: العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي لولاية ميلة وأهم الحلول المقترحة.

مقدمة

تعد مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة أساسا من أسس التنمية الإقتصادية والإجتماعية باعتبار أن القطاع الفلاحي أحد هذه الموارد التي تدر دخلا للإقتصاد خاصة بعد تحقيق الإكتفاء الذاتي والقيام بتصدير الفائض وبالتالي جلب العملة الأجنبية ومنه تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة عدد الإستثمارات ومنه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي لولاية ميلة.

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب في ولاية ميلة.

المبحث الثالث: البرامج التنموية والعراقيل التي تواجه القطاع وأهم الحلول المقترحة.

المبحث الأول: عموميات حول القطاع الفلاحي في ولاية ميلة

تعتبر ولاية ميلة منطقة زراعية بامتياز بفضل مناخها ومساحتها الملائمة لزراعة العديد من المحاصيل المتنوعة حيث سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعرف بالولاية ميلة والخصائص التي تميزها وكيفية استغلالها للأراضي الفلاحية ثم التعرف على المديرية الفلاحية لولاية ميلة وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالولاية ميلة وخصائصها الفلاحية:

1- موقع ولاية ميلة:

ولاية ميلة تقع شمال شرق الجزائر تبلغ مساحتها348،045 هكتار بتعداد سكاني قدره950،806 نسمة سنة2009 أما الكثافة السكانية فبلغت204،14كم^2.

2- الخصائص الفلاحية لولاية ميلة: تتميز ولاية ميلة بعدة خصائص تميزها عن غيرها هي:

- المساحة الزراعية الكلية=315،745هكتار.

- المساحة الصالحة للزراعة=237،557هكتار إنه تمثل75% من المساحة الزراعية الكلية.

* خصوبة أراضيها الصالحة لكل أنواع الزراعات.

* تنوع المناخ الممتد من الرطب في أقصى الشمال إلى شبه جاف في أقصى الجنوب.

* تنوع تضاريسها من جبال في المنطقة الشمالية والتي تختص في زراعة الزيتون والأشجار المثمرة وتربية النحل والمواشي وتمثل14% من المساحة الصالحة للزراعة.

* المنطقة المتوسطة= تمثل مساحتها الصالحة للزراعة68% تتركز فيه زراعة المحاصيل الكبرى(الحبوب والبقول الجافة وتربية المواشي).

* المنطقة الجنوبية: تمثل مساحتها الصالحة للزراعة18% تتركز فيه زراعة الحبوب والأعلاف وتربية الماشية(خاصة الأغنام) والدواجن بالإضافة إلى زراعة الخضروات المسقية عن طريق المياه الجوفية.

المطلب الثاني: نشأة مديرية المصالح الفلاحية في ميلة وهيكلها التنظيمي.

إن نشأة المديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة كان لها أثر كبير على مستوى الولاية بفضل إدارتها للشؤون الفلاحية بفضل هياكلها ونظامها وقوانينها.

1- نشأة مديرية المصالح الفلاحية وهيكلها التنظيمي: أنشأت مديرية المصالح الفلاحية سنة1984 وهي الهيئة المشرفة على القطاع الفلاحي ومن حيث تنظيمها الهيكلي(المرسوم90-195- المؤرخ في1990/6/23).

2- الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح: حيث يتكون الهيكل التنظيمي للمديرية مما يلي:

الشكل 1:الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة

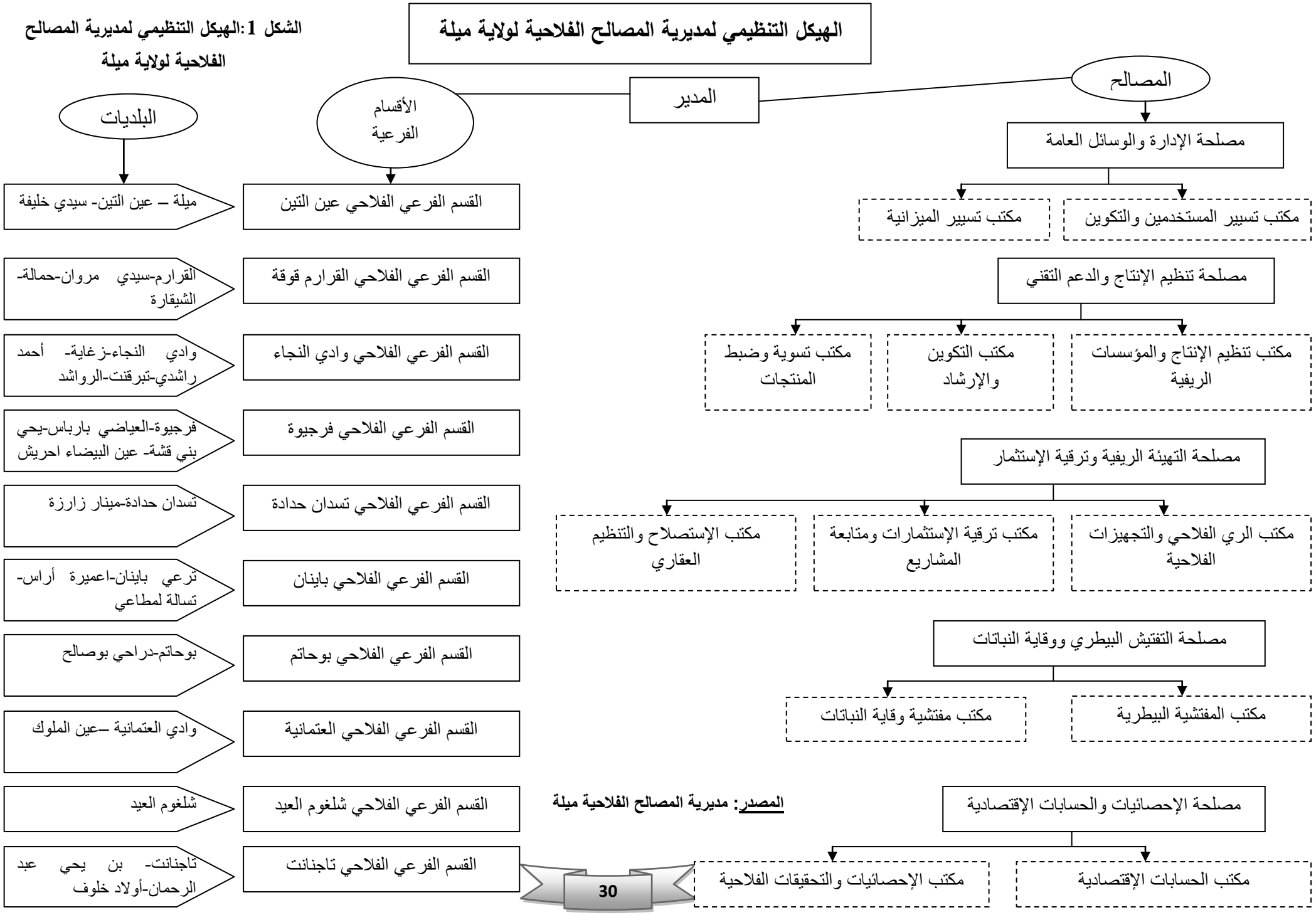

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ميلة

شرح الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية:

حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في2012/07/16 المتضمن تنظيم مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة والأقسام الفلاحية تزود بالمصالح الخمس(5) التالية:

1- مصلحة الإحصائيات الفلاحية والحسابات الاقتصادية.

2- مصلحة التفتيش البيطري ووقاية النباتات.

3- مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمار.

4- مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني.

5- مصلحة الإدارة والوسائل العامة.

المادة03: تكلف مصلحة الإحصائيات الفلاحية والحسابات الاقتصادية على وجه خاص بإنجاز برامج التحقيقات الإحصائية الفلاحية وتضم مكتبين:

1- مكتب الإحصائيات الفلاحية.

2- مكتب الحسابات(التحقيقات) الإقتصادية.

المادة04: تكلف مصلحة التفتيش البيطري ووقاية النباتات على وجه خاص بتنشيط وتنفيذ والسهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في مجال حفظ وتحسين الصحة البيطرية وحماية الصحة النباتية وتضم مكتبين:

1- مكتب المفتشية البيطرية.

2- مكتب مفتشية وقاية النباتات.

المادة05: تكلف مصلحة التهيئة الريفية وترقية الإستثمار على وجه خاص بالمحافظة على الثروة العقارية وتنسيق الأعمال التي تهدف إلى إقامة المنشأة والتجهيزات التي تدخل في إطار التنمية الفلاحية وتضم ثلاث مكاتب:

1- مكتب الإستصلاح والتنظيم العقاري.

2- مكتب ترقية الإستثمارات ومتابعة المشاريع.

3- مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية.

المادة06: تكلف مصلحة الإنتاج والدعم التقني على وجه خاص بترقية أعمال التنمية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وتحديث السلوكات الزراعية وتربية الحيوانات وضمان متابعة تنفيذها وتضم ثلاث مكاتب:

1- مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية.

2- مكتب التكوين والتحسين والتشغيل الفلاحي والإرشاد.

3- مكتب التنظيم والتقييس.

المادة07: تكلف مصلحة الإدارة والوسائل العامة على وجه خاص بضمان تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين وتنفيذ ميزانية مديرية المصالح الفلاحية والأقسام الفلاحية التابعة لها وتضم مكتبين:

1- مكتب تسيير المستخدمين والتكوين.

2- مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة.

المطلب الثالث: كيفية استغلال الأراضي: حيث يتم استغلال الأراضي كما يلي:

تستغل المساحة الصالحة للزراعة من قبل17.158 مستثمرة موزعة كالآتي:

مستثمرات فلاحية جماعية: وهي مستثمرات يشترك فيها عدة فلاحين في الأرض أو العتاد وهي تابعة للدولة تقدر514.

مستثمرات فلاحية فردية: وهي مستثمرات تابعة لفرد واحد من حيث الأرض والعتاد تقدر1555مستثمرة.

مستثمرات الإستصلاح عن طريق الإمتياز: حيث يمنح حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة للدولة، وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها وفق دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم ويقصد بالأملاك السطحية مجموع الأملاك الملحقة بالمستثمرة الفلاحية ومنها المباني، الأراضي ومنشآت الري تقدر بـ411.

مزارع نموذجية: هي مزارع تابعة للدولة حيث توضع تحت تصرف المزارعين عن طريق الإمتياز طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم6/11 المؤرخ في10 يناير سنة2011 الذي يحدد كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ويجدر الذكر بأنها عبارة عن شركة ذات أسهم يتم إنشاؤها من قبل المزارعين.

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب في ولاية ميلة.

يتميز الإنتاج الفلاحي في ولاية ميلة بالتنوع وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تطور مختلف المحاصيل من سنة2012 حتى توقعات2016.

المطلب الأول: تطور إنتاج الحبوب.

الجدول رقم(02): تطور إنتاج الحبوب في ولاية ميلة من سنة2011 إلى توقعات2016.

الموسم الفلاحي / المنتوج	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	توقعات2016
القمح الصلب	1.113 .564	1,209,168	1,271,144	990,842	1.350.000
القمح اللين	418.191	488.742	365.040	341.077	466.000
الشعير	416.148	361.641	250.264	234.409	330.600
الخرطال	37.881	45.500	38.203	33.920	53.400
المجموع	1.985.784	2.105.051	1.924.651	1.600.248	2.200.000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

يمثل منتوج القمح الصلب أكثر من50% من مجموع إنتاج الحبوب ويعود ذلك إلى:

- سعره 45000دج للقنطار.
- مقاومته للأمراض خاصة الفطرية.
- نوعية تبنه المفضلة من طرف مربي المواشي.
- النمط الإستهلاكي لسكان المنطقة.

رغم المجهودات المبدولة سواء على مستوى توفير المدخلات الفلاحية أو على مستوى التحسين والمرافقة للمزارعين إلا أن الإنتاج يبقى مرتبط ارتباطا وثيقا بتساقط الأمطار خاصة في مرحلة التسبيل والتعمير(شهر أفريل وماي) وهذا ما يلاحظ جليا بالجدول أعلاه بحيث في موسم2015/2014 حصل تراجع في الإنتاج بنسبة 16,85% وذلك راجع إلى نسبة تساقط الأمطار في الشهرين المذكورين حيث لم تتعدى9,2ملم.

البقول الجافة:

الجدول رقم(03): تطور إنتاج البقول الجافة لولاية ميلة.

الموسم الفلاحي / المنتوج	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	توقعات2016
البقول الجافة قنطار	26.364	32.364	27.962	29.005	30.000
منها العدس	21.307	23.867	18.054	12.473	21.500

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

في إطار برنامج وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الرامي إلى تقليص مساحة الأراضي المستريحة عن طريق إعادة الإعتبار لزراعة الباقوليات الغذائية والعلفية عمدت مديرية المصالح الفلاحية بالتنسيق مع الغرفة الفلاحية مند سنة2008 إلى وضع استراتيجية للنهوض بهذه الشعبة من خلال التحسين والإرشاد ومراقبة المزارعين من أجل توفير عوامل الإنتاج والتكفل به عن طريق المتعاملين الإقتصاديين وفي هذا الصدد عرفت الولاية توسع في المساحة المخصصة وزيادة الإنتاج وعلى سبيل الدكر نسجل ما يلي:

* توسع المساحة من800 هكتار خلال الموسم2009/2008 إلى3200 هكتار خلال الموسم2015/2014.

* زيادة الإنتاج 96.000قنطار خلال الموسم2009/2008 إلى29.000 قنطار خلال الموسم2015/2014 وتمثل زراعة العدس نسبة80% من منتوج الولاية من شعبة البقول الجافة.

إنتاج الأعلاف:

الجدول رقم04: تطور إنتاج الأعلاف 2011-2015.

الموسم الفلاحي / نوع الأعلاف	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
اصطناعية	460.068	874.620	776.787	764.591
طبيعية	674.980	406.506	310.150	276.580
المجموع	1.135.048	1.281.126	1.086.937	1.041.171

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

تشغل مساحة الأعلاف نسبة8,5% من المساحة الإجمالية الصالحة بحيث تتراوح سنويا من18.000هكتار وينقسم إنتاج الأعلاف إلى:

الأعلاف الطبيعية: وتتربع سنويا على مساحة12.000 هكتار أي ما يعادل 60% من المساحة الإجمالية المخصصة للأعلاف على مستوى الولاية ويشمل هذه المساحات الأراضي المستربحة والمستعملة عادة في الرعي وإنتاج العلف الطبيعي.

أعلاف إصطناعية: وتستغل سنويا عل مساحة تقدر بـ80.000هكتار وتمثل40% من المساحة الإجمالية للأعلاف وهي عبارة عن أعلاف مزروعة ناتجة عن الجمع بين البقوليات العلفية وبعض أصناف الحبوب كالشعير والخرطال بالإضافة إلى الأعلاف المسقية المسماة الأعلاف الخضراء الموجهة خصيصا إلى تغذية الأبقار الحلوب وفي إطار تطوير زراعة الأعلاف الخضراء عملت مديرية المصالح الفلاحية بالإنفاق مع تعاونية الحبوب والبقول الجافة على توزيع 20قنطار من بدور الصفصفة أي ما يعادل80 هكتار مست العملية41 مربي أبقار حلوب يملكون أراضي مسقية.

المطلب الثاني: تطور إنتاج الخضروات.

الجدول(05): تطور إنتاج الخضروات لولاية ميلة لسنة2011 إلى2016.

الموسم الفلاحي / المنتوج	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
الخضروات	1.262660	1.929.425	1.571.546	1.892.767	2.000.000
البطاطا(ق)	576.120	740.957	604.184	728.908	780.000
منها الثوم	216.910	382.464	333.126	361.888	370.000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

تحتل زراعة الخضروات مكانة هامة في المخطط الإنتاجي للولاية وتشغل سنويا ما معدله 5.000 هكتار بحيث تمثل زراعة البطاطا بنسبة 37% متبوعة بزراعة الثوم بنسبة14% وتنتشر زراعة الخضروات على العموم بالمنطقة الجنوبية للولاية حول المصادر المائية الجوفية أما في شمال الولاية فتمارس على مساحات صغيرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن إنتاج الخضروات داخل البيوت البلاستيكية يتمركز على ضفاف وادي الكبير ويقتصر على الطماطم والفلفل بمساحة سنوية تقدر بـ8هكتار ما يعادل 200بلاستيكي.

وفي مجال إنتاج البطاطا توفر الولاية ما يعادل14.000 قنطار سنويا تنتجها مؤسسة خاصة.

الأشجار المثمرة:

جدول رقم(06): تطور الأشجار المثمرة من سنة2015 إلى توقعات2016.

الموسم / الإنتاج	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
الأشجار المثمرة	87.473	103.538	109.082	110.907	111.000
الزيتون(ق)	80.219	87.218	90.142	107.932	110.000
زيت الزيتون ق	1.039.706	1.178.579	1.222.900	1665.200	1.700.000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

تبلغ المساحة المغروسة بالأشجار المثمرة13.000 هكتار أي ما يعادل5,5% من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة.

وتمثل زراعة الزيتون(11.000) هكتار أي ما يعادل85% من المساحة الكلية للأشجار المثمرة وقد عرفت في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا حيث كانت لا تتجاوز 3000هكتار في سنة2000 ووصلت11.000 هكتار في سنة2015.

عوامل تطور الإنتاج: يعود تطور الإنتاج الفلاحي بالولاية خلال السنوات الأخيرة إلى ما يلي:

1) إستعمال الأسمدة ومكافحة الأعشاب الضارة.

جدول رقم(07): تطور استعمال الأسمدة ومكافحة الأعشاب الضارة.

الموسم		/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014	/2014 2015	/2015 2016	/2015 2016
المساحة المسمدة والمعالجة (هكتار)	الفوسفاتي	19.131	27.728	32.191	47.742	54.891	52.240
	الآزوتي	23.338	35.652	45.000	59.176	64.980	39.000
	مكافحة الأعشاب الضارة	27.702	24.739	24.733	34.400	52.949	25.000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

عرف استعمال المدخلات الفلاحية تطور مهم من سنة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى:

– وفرة الأسمدة في الآجال المناسبة من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة والمتعاملين الخواص في هذا المجال.

– أخذ السلطات المحلية على عاتقها تأمين عملية النقل التي كانت سابقا عائقا كبير يؤدي إلى تأخر استعمال هذه المواد.

– الحملات التحسيسية المتواصلة من قبل المرشدين الفلاحيين لاستعمال هذه المواد.

– إدراك المنتجين لدور المدخلات الفلاحية في رفع الإنتاج.

2) الصحة النباتية:

تعمل مفتشية الصحة النباتية بحماية الثروة النباتية على مستوى الولاية سواء كانت موسمية أو دائمة من كل الآفاق والأمراض المحتملة وهذا بالتنسيق مع المحطة الجهوية لحماية النباتات بقسنطينة وفي إيطار المهام الموكلة إليها نذكر ما يلي:

أ– المراقبة التقنية: من خلال:

- مراقبة مخازن التبريد.
- تحاليل مخبرية للتربة، البذور، الشتائل للمؤسسات أو المزارعين المنتجين للبذور والفسائل.

ب– مكافحة الآفات والأوبئة:

تعمل على رصد وتحديد أماكن تواجد الأوبئة والآفات(الجراد، دودة الأرض، فراشة الطماطم...إلخ)

المطلب الثالث: الإنتاج الحيواني.

الإنتاج الحيواني:

جدول رقم(08): تطور الإنتاج الحيواني في الولاية من سنة2011-2016.

السنة / التعيين	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
عدد رؤوس الأبقار الكلي	34.105	99.094	102.235	102.500	103.000
عدد رؤوس الأغنام الكلي	353.847	379.508	358.359	360.359	365.000
عدد رؤوس الماعز الكلي	38.848	44.220	41.176	42.170	42.500
مجموع إنتاج اللحو(ق)	136.408	169.422	174.606	167.064	170.000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

عرف إنتاج اللحوم ارتفاع ملحوظ في الكمية المنتجة خلال السنوات الماضية إلى أنه خلال موسم2015/2014سجل تراجع نسبي نظرا لغلاء الكلأ والأعلاف الموجهة للتسمين.

إنتاج الحليب:

جدول رقم(09):تطور إنتاج الحليب في الولاية من سنة2011 إلى توقعات2016.

السنة / التعيين	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	توقعات 2016
عدد رؤوس الأبقار الحلوب	41.692	43.786	46.336	46.457	47.000
مجموع إنتاج الحليب ل	10.204.900.00	111.887.00	126.604	125.654	130.000
الحليب المجموع	28.844.000	38.226.000	39.640.000	38.687.000	41.000.00

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح المنحنى التصاعدي الذي عرفه إنتاج الحليب بالولاية حيث بلغ125 مليون لتر خلال2015 في حين كان سنة2012 لا يتعدى102 مليون لتر ويعود هذا الإرتفاع لعدة أسباب هي:

- زيادة الإستثمار في مجال تربية الأبقار الحلوب من خلال إنشاء مستثمرات عصرية.

- ارتفاع عدد رؤوس الابقار الحلوب ذات قدرات إنتاجية عالية.

- التلقيح الإصطناعي.

- دعم الدولة لهذه الشعبة من خلال، عتاد، أعلاف، حليب.

جمع الحليب:

جدول رقم(10): كمية الحليب المجمعة في الولاية للفترة2011-2012.

السنة / التعيين	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
عدد الأبقار الحلوب	10.473	13.733	13.651	13.441
عدد المربين	1.535	1.823	1.854	1.801
عدد المجمعين	70	83	84	72

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

تحسين ظروف الإنتاج أدى إلى زيادة كمية الحليب المجمعة حيث وصلت إلى حوالي4.0000.000 لتر سنة2015 ولم تكن سوى28.000.000 لتر سنة2012 ويعود ذلك إلى:

- منحة الدعم المقدمة من طرف الدولة للحليب النيئ والمقدرة بـ12 دج/ ل لمربي الأبقار و5دج/ لمجمعي الحليب و4دج/ل لوحدات التحويل، و5 دج/ل للوحدات التي تستعمل الحليب النيئ فقط دون إستعمال المسحوق.

- الزيادة في عدد الفاعلين المنخرطين في تطوير شعبة الحليب.

المطلب الرابع: تطور حصيلة الري الفلاحي.

لقد ازدادت أعداد الآبار والمصادر المائية بسبب القيام بالعمليات الحفر والتنقيب وبالتالي زيادة حصيلة السقي.

الري الفلاحي: مس مجالات التنقيب والتخزين والإستعمال الإقتصادي للمياه وكان على النحو التالي:

الجدول رقم(11): تطور حصيلة الري في ولاية ميلة.

التعيين	الوحدة	المبلغ دج
الآبار العميقة	122 بئر	161.131.000
الآبار	20 بئر	2.703.000
أحواض التجميع	234 حوض	54.881.000
تجهيزات الضخ	362 مضخة	159.766.000
عتاد السقي بالرش	514 طقم رش	88.375.876
السقي بالتقطير	161 هكتار	31.131.000
المجموع	/	497.987.876

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

ورغم هذه المجهودات تبقى المساحة المسقية قليلة إذ لا تمثل إلا5,5 من المساحة الصالحة للزراعة وذلك:

- عدم وجود محيطات سقي.

- اعتماد شبه كلي على مياه الأمطار في سقي الحبوب التي تستحوذ على45% من المساحة الصالحة للزراعة.

- ضعف استغلال المياه السطحية لعدم وجود منشآت لحشد هذه المادة الحيوية.

- انخفاض مستوى المياه الجوفية بالمنطقة الجنوبية لنقص التساقط.

حصيلة السقي السنوية الموسم الفلاحي2015/2014.

تبلغ مساحة الأراضي المسقية خلال الموسم الفلاحي 2015/2014: 13.333 هكتار تتوزع كالآتي:

المساحة المسقية حسب نمط تقنية السقي:

- الجريان الانسيابي:2.465 هكتار.

- الرش: 10.723 هكتار.

- الموضعي: 145 هكتار.

المساحة المسقية حسب صنف المزروعات:

- زراعة الخضروات: 5.000هكتار.

- زراعة الحبوب: 4.000 هكتار.

- الأشجار المثمرة: 1.960 هكتار.

- زراعة الأعلاف: 2.363 هكتار.

- الزراعات الصناعية: 10 هكتار(الطماطم الصناعية).

المساحة المسقية حسب مصدر المياه:

السدود: 330 هكتار.

الحواجز المائية: 75 هكتار.

التقنيات: 8.052 هكتار.

الآبار: 1.779 هكتار.

المنابع المائية: 507 هكتار.

المجاري المائية: 2.590 هكتار.

محيط السقي إنطلاقا من سد حمام قروز:

في مرحلة الدراسة(70%):

المساحة: 3.000 هكتار.

البلديات المعنية:

- شلغوم العيد(2000 هكتار)

- وادي العثمانية(600 هكتار)

- عين الملوك(400 هكتار)

المبحث الثالث: البرامج التنموية والأهداف المستقبلية للقطاع الفلاحي في ولاية ميلة.

استفادت مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة خلال المخطط الخماسي 2010-2014 من اعتمادات مالية معتبرة لتجسيد وتحقيق عمليات طموحة تدخل ضمن التحسين والرفع من مستوى التنمية الفلاحية على اعتبار أن الولاية فلاحية بامتياز.

المطلب الأول: برامج التنمية الفلاحية الممولة عن طريق الصناديق.

تشهد ولاية ميلة عدة برامج للتنمية الفلاحية تتمثل فيما يلي:

* برنامج لتطوير زراعة الزيتون تم من خلال مشروع بمبادرة محلية(PIL) تمثل في اقتناء وغرس 32.436 شجيرة زيتون ما يعادل 159 هكتار لفائدة فلاحي بلدية تسدان حدادة بمبلغ7.770.000.00دج والعملية منتهية.

* عملية جلب الطاقة الكهربائية لنقاط الماء عبر ولاية ميلة: هذه العملية مست كل من بلدية تاجنانت، شلغوم العيد، بن يحي عبد الرحمان، أولاد خلوف، وادي العثمانية، التلاغمة، وادي سقان والمشيرة بمجموع87 فلاح والدراسة التقنية لجلب الطاقة الكهربائية تتم من طرف شركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة بمبلغ مالي قدر بـ75.000.000.00 دج والعملية مجمدة.

* عملية فتح مسالك فلاحية عبر ولاية ميلة بمسافة 200كم، هذه العملية مست وغطت جميع بلديات الولاية(32 بلدية) من أجل فك العزلة بمبلغ242.400.000.00 دج وعملية الاستشارة الخاصة بالدراسة والمتابعة أسفرت عن عدم حدوث ثلاث مرات وهذا لضعف المبلغ الخاص بالدراسة وقدمنا طلب لإعادة تقييم مبلغ الدراسة والعملية(عملية الإنجاز) مجمدة.

* عملية تغطية مصاريف إنجاز الأعمال الهيكلية لمحيطات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز لسنة2014 لكل من محيطي تيوسامت ببلديتي ترعي باينان واعميرة آراس ودار لفويني ببلدية القرارم قوقة بمبلغ105.800.832.00 دج لدراسة السوسيو إقتصادية أنجزت من طرف المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية(BNEDER) والعملية مجمدة.

المطلب الثاني: برامج الدعم الفلاحي.

ضمن مجهودات الدولة في تطوير قطاع الفلاحة عبر مختلف الصناديق عرفت جميع الشعب الفلاحية دعما منها ما كان له الأثر الإيجابي على تطبيق المسار التقني بالنسبة للمحاصيل الكبرى واستقطاب وجلب استثمارات مهمة في مجال الإنتاج الحيواني(مداجن، ملبنات) وبالإضافة إلى وحدات التحويل والتخزين(معاصر– ورشات تقطيع الديك الرومي– غرف تبريد) وقد وصل المبلغ الإجمالي إلى9.648.645.381 دج خلال الفترة الممتدة من سنة2000 إلى غاية2015 وقد مست جميع الشعب بنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم12: دعم جميع الشعب.

الشعب	المبلغ (دج)	النسبة(%) من الإجمالي
تطور إنتاج الحليب	3.332.483.558	34,54
المحاصيل الكبرى	4.447.045.634	46,09
المكننة الفلاحية	861.750.058	8,93
الري الفلاحي	497.987.876	5,16
تربية النحل	137.961.050	1,43
دعم شعب أخرى	371.417.205	3,85
المجموع	9.648.645.381	/

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نلاحظ أن أكبر نسبة من الدعم كانت لشعبة المحاصيل الكبرى ثم تليها شعبة إنتاج الحليب وقد شملت ما يلي:

الجدول رقم13: دعم شعبة إنتاج الحليب.

الشعب	الوحدة	مبلغ الدعم(دج)
دعم الحليب النيئ	235.405.583	4.434.424.877
التجهيزات	76وحدة	7.194.049
تهيئة الإسطبلات	04 وحدة	1.426.708
إنشاء الملبنات	01 وحدة	4.000.000
المجموع	–	4.447.045.634

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نشير إلى أن دعم الحليب يختلف من عملية إلى أخرى ويمكن توضيحه كما يلي:

دعم الحليب الطازج: 12 دج للتر الواحد من الحليب توجه مباشرة إلى المنتج المنخرط في هذا البرنامج والذي يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- بطاقة مربى.

- شهادة تعريفية لقطيع الأبقار تسلم من طرف الطبيب البيطري للبلدية بعد معاينة القطيع.

ويبلغ عدد المنخرطين في هذا البرنامج:

1.854 منخرط بعد أن كان لا يتجاوز سنة2000، 136فقط.

دعم عملية جمع الحليب: وتتعلق بدعم المجمعين بـ5 دج للتر الواحد من الحليب المجمع ويبلغ عدد المجمعين حاليا84 بعد أن كان سنة2000 لا يتجاوز03 مجمع.

دعم عملية الإدماج والتحويل: وهي منحة تعطى إلى وحدات التحويل لإنتاج حليب مبستر ويبلغ عدد الملبنات على مستوى الولاية ثلاثة(3) متواجدة بالجهة الجنوبية للولاية بكل من بلديات:

وادي العثمانية، وادي سقان، وبن يحي عبد الرحمان كما شملت عملية دعم الحليب اقتناء تجهيزات خاصة كالحلابات التي بلغ عددها35 وحدة، صهاريج جمع، تبريد ونقل الحليب التي بلغ عددها37 وحدة.

نذكر بأن وزراعة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وفي إطار دعم إنتاج الحليب قد أصدرت تحفيز أخر للمنتجين يتمثل في إضافة 2للتر الواحد لكل مربي يملك اعتماد صحي ومنخرط في عملية التطعيم والتطهير ضد الحمى المالطية والحمى القلاعية وذلك ضمن المقررة رقم873 المؤرخة في2015/11/11.

دعم المحاصيل الكبرى: يشمل مايلي:

جدول رقم14: دعم المحاصيل الكبرى

التعيين	الوحدة(هكتار)	المبلغ(دج)
الحبوب	193,692	1.574.425.000
الأعلاف	6,167	61.957.000
البقول الجافة	999	17.749.000
دعم إنتاج البدور	654,391 قنطار	749.671.675
منحة التكثيف	407.723 قنطار	311.758.290
اقتناء الأسمدة	699.680 قنطار	616.922.633

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر مبلغ هو المبلغ المخصص لدعم الحبوب وذلك بهدف زيادة كمية الإنتاج.

دعم المحاصيل الكبرى مر بمرحلتين حيث كان الدعم في بداية البرنامج سنة2000 يعتمد على احترام وتطبيق المسار التقني ثم وبعد رفع أسعار المحاصيل(سنة2008) تحول إلى دعم اقتناء الأسمدة بـ20% ودعم البدور.

إقتناء البدور:

إضافة إلى المنح المقدمة في تكثيف بدور الحبوب والبقول الجافة التي تتراوح من20% إلى35% من السعر المرجعي لقنطار البدور من البقول الجافة و15% إلى20% بالنسبة للحبوب.

وكذلك منحة جمع البقول الجافة المقدرة بـ2.600 دج للقنطار من العدس و3.000 للقنطار من الحمص ومنحة جمع الخرطال والمحافظة على شتلاته والمقدرة على التوالي بـ450 دج و500 دج للقنطار.

دعم الأشجار المثمرة: يشمل هذا الدعم ما يلي:

الجدول رقم15: الأشجار المثمرة.

التعيين	الوحدة	المبلغ(دج)
غراسات جديدة للأشجار المثمرة	129 هكتار	8.290.000
غراسات جديدة لأشجار الزيتون	474 هكتار	21.481.700
إعادة الإعتبار لبساتين الزيتون	990 هكتار	27.306.000
إنشاء مشتلة	04 مشاتل	3.389.000
إنجاز المعاصر	4 معاصر عصرية	16.000.000
المجموع	-	76.466.700

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر مساحة زراعية خصصت لأشجار الزيتون وذلك يعود لعدة أسباب من بينها ملائمة الظروف المناخية وذلك بهدف تطوير زراعة الزيتون.

تربية النحل: وينقسم إلى:

الجدول رقم16: شعبة تربية النحل.

التعيين	الوحدة	المبلغ(دج)
اقتناء خلايا النحل مملوءة	19400	97.504.999
خلايا نحل فارغة	5.543	14.778.000
عتاد تربية النحل	1.449	23.678.051
إنشاء مشتلة لتربية النحل	01	2.000.000
المجموع		137.961.050

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

جدول رقم17: دعم العتاد الفلاحي:

التعيين	الوحدة	المبلغ(دج)
الحاصدات	120	611.887.784
الجرارات	290	222.303.912
العتاد المرافق	281	27.558.362
المجموع	-	861.750.058

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نذكر بأن حضيرة العتاد كانت تعاني من قلة وقدم العتاد حيث يعود لفترة الثمانينات وهو عتاد موروث على المزارع الإشتراكية وجاء هذا الدعم لتجديد الحضيرة وبالتالي التقليص من زمن العمليات الزراعية كحملات البدر والحصاد والتقليص من ضياع المنتوج.

وحدات التحويل والتخزين:

لتثمين المنتجات الفلاحية وجه الدعم الفلاحي أيضا إلى عناصر ضبط السوق كتشجيع إنجاز غرف التبريد وتخزين الفائض من الإنتاج وكان على النحو التالي:

* غرف التبريد06 غرف بحجم8.718 م^3 بمبلغ دعم32.750.000 دج.

* ورشات التقطيع للحوم البيضاء: 04بمبلغ دعم 11000000 دج.

* منحة تخزين البطاطا:126.543 قنطار بمبلغ58.562.545 دج.

دعم شعبة اللحوم البيضاء:

ويتمثل في اقتناء عتاد التربية وتحسين ظروف المحيط بهياكل التربية بمبلغ 36.872.000دج.

المطلب الثالث: برامج الاستثمار في القطاع الفلاحي.

ضمن التوجه العام للدولة والقاضي بدفع عجلة التنمية وخلق الثروة خارج مجال المحروقات يسعى قطاع الفلاحة بالولاية إلى تطوير وعصرنة مختلف شعب الإنتاج من خلال استثمارات في الميدان الفلاحي بكل من القطاعين الخاص والعام ومن أهمها:

1- **القطاع الخاص:** وذلك بفتح المجال أمامه فيما يتعلق بـ:

- **شعبة تربية الدواجن:**

الاستثمارات في هذه الشعبة والتي أنجزت مند2010 وإلى غاية2016 تمثلت في:

* 06 وحدات لإنتاج اللحوم البيضاء بطاقة إنتاج تقدر بـ500.000 طير.

*13وحدة لإنتاج البيض بسعة150.000 دجاجة.

* 07 مذابح دجاج.

- **شعبة إنتاج الحليب:**

* 04 وحدات لتربية الأبقار الحلوب بسعة 1700رأس.

* 03 ملبنات بطاقة إنتاجية تقدر بـ60.000 لتر/ يوم.

- **شعبة الزيتون:**

* 08 معاصر للزيتون بطاقة عصر تصل إلى120 قنطار/ سا.

- **الصناعات الغذائية:**

* 02 وحدة إنتاج العجائن الغذائية.

*02 وحدة لإنتاج أغذية الأنعام، بسعة15طن/سا.

2- القطاع العام:

أما في القطاع العام فالاستثمارات المبرمجة والتي هي قيد الإنجاز فهي:

- **في مجال تطوير قدرات تخزين الحبوب:**

* مخزن الحبوب بالتلاغمة بسعة 300.000 قنطار.

* مخزن الحبوب بتاجنانت بسعة 200.000 قنطار.

* مخزن الحبوب ببلدية زغاية بسعة 100.000 قنطار.

- **في مجال تطوير قدرات التبريد:**

* إنجاز غرف تبريد بسعة10,000م^3 بالتلاغمة(مشروع أسند إلى شركة FRIGO MEDIT)

المطلب الرابع: العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي لولاية ميلة وأهم الحلول المقترحة.

1- العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي لولاية ميلة:

- أغلب الأراضي الفلاحية سواء الخاصة أو العامة باستثناء المزارع النموذجية على الشياع مما يحد من جدوى مشاريع الإستثمارات الأهمية.

- صغر حجم الإستثمارات الفلاحية(46% أقل من5 هكتارات) مما يحول دون تحقيق مشاريع فلاحية خلاقة لمناصب الشغل وذات مردودية اقتصادية.

- اعتماد أغلبية المزارعين على مياه الأمطار يجعل الإنتاج مرهون بالنسبة التساقط وتوزيعها على الدورة الزراعية خاصة المحاصيل الكبرى.

- عدم استفادة القطاع الفلاحي من مصادر الري الكبير.

- آليات منح القروض للإستثمار تتسم بالبطء والصعوبة من هيئات التمويل.

- غلاء أسعار المدخلات الفلاحية.

- نقص هياكل التبريد والتحويل التي تواكب تطور الإنتاج في مختلف الشعب.

- نقص اليد العاملة.

- صعوبة الضبط والتحكم في آلية تسويق المنتوجات الفلاحية.

- نقص الوعي لدى أغلب المنتجين رغم حملات التحسيس والتوعية.

- التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية.

2- أهم الحلول المقترحة:

تطمح ولاية ميلة إلى تطوير وعصرنة قطاع الفلاحة وجعله محور للتنمية الإقتصادية باعتبارها ذات طابع فلاحي ومن أهم المساعي المبدولة في هذا السياق نذكر ما يلي:

* تكثيف زراعة الحبوب والبقول الجافة.

إضافة إلى السعي لتوفير كل عوامل الإنتاج من أسمدة وبدور يرغب الفاعلين في القطاع إلى تقليص المساحات المستريحة عن طريق توسع مساحات الأعلاف والبقول الجافة.

وضمن هذا الإطار برمجت مديرية المصالح الفلاحية بالتنسيق مع تعاونية الحبوب والبقول الجافة مساحة تقدر بـ80 هكتار لزراعة الصفصفة لفائدة41 مربي أبقار حلوب كتجربة نموذجية أملا في توسيعها مستقبلا.

* تطوير الري الفلاحي وتوسيع المساحات المسقية اعتمادا على الطرق العصرية والاقتصادية للمياه(الري التكميلي- الري بالتقطير).

* تشجيع ودعم المستثمرين في مجال التحويل والتبريد لتجنب كساد المنتوج وإتلافه.

* تسهيل آليات الحصول على القروض للإستثمار في القطاع الفلاحي.

* المحافظة على الأراضي الفلاحية من زحف الإسمنت.

* ربط المجال الفلاحي بمعاهد البحث والتكوين المختصة.

خلاصة

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة واقع القطاع الفلاحي في ولاية ميلة حيث تطرقنا فيه إلى التعريف بولاية ميلة ونشأتها وهيكلها التنظيمي وكيفية استغلالها للأراضي الفلاحية كما تطرقنا إلى تطور إنتاج الحبوب والخضروات وتطور الإنتاج الحيواني وتطور حصيلة الري الفلاحي وكذلك برامج التنمية الفلاحية الممولة عن طريق الصناديق وبرامج الدعم الفلاحي وبرامج الاستثمار في القطاع الفلاحي وأيضا العراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي والحلول المقترحة لها.

ومن خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

* ولاية ميلة منطقة فلاحية بامتياز بفضل خصائصها.

* تطور الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب عرف انخفاض وارتفاع لعدة أسباب مختلفة.

* شهدت ولاية ميلة عدة برامج للتنمية الفلاحية من بينها برنامج تطوير زراعة الزيتون وأخرى كعملية جلب الطاقة الكهربائية لنقاط الماء عبر ولاية ميلة.

الفصل الثالث: دور البنوك التجارية في عملية تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مقدمة

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: مدخل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم النشاطات التي يمولها.

المطلب الثالث: تقديم وكالة واد النجاء وهيكلها التنظيمي.

المبحث الثاني: أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم اتجاهات الممولة التي يتعامل معها.

المطلب الأول: أنواع القروض التي تمنحها الوكالة.

المطلب الثاني: خطوات منح القروض والجهات الممولة لها.

المطلب الثالث: القروض الموجهة من بنك الفلاحة لتمويل القطاع الفلاحي.

خلاصة

مقدمة

بعدما تناولنا في الفصلين السابقين الدراسة النظرية للبنوك التجارية والدراسة التطبيقية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي التعرف على الخدمات المقدمة من طرف الوكالة والهياكل التنظيمية كما اعتمدنا على الوثائق الداخلية لهذه الوكالة وانطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سنتطرق إلى نظرة شاملة عن البنك وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين(2) وهما:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: أنواع القروض التي يمنحها البنك وأهم الجهات الممولة التي يتعامل معها.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

المطلب الأول: مدخل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1/ تعريف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية badr: يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيتها للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس1982 وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الإقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 22 مليار دينار جزائري، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الإدخار.

أما حاليا فيقدر رأسماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم والمكتتبة كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، ورث من البنك الوطني 18 مديرية جهوية و40 وكالة، وفي ظل سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة وبحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف ولقد فرض هذا البنك وجوده تدريجيا من خلال دوره التنموي وأصبح من أهم البنوك على المستوى الوطني.

2/ **مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية badr:** مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاث مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

أ- المرحلة ما بين 1982-1990: كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعية الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الإقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة مما جعل دوره غير فعال خلال هذه المرحلة لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

ب- المرحلة ما بين 1991-1999: بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الإقتصادي خاصة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة pme/pmi دون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه

علاقات مميزة، أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك، هذه المرحلة شهدت ما يلي:[1]

* **1991:** تطبيق نظام swift لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية(الدولية).

***1992:** وضع برمجيات(logiciel sybu) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية(تسيير القروض تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الإعتمادات المتدنية والتي أصبحت معالجتها في يوم هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم ادخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.

* **1993:** إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك.

***1994:** بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب BADR.

***1996:** إدخال عملية الفحص السلكي(télétraitement)، فحص وإنجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

أ- المرحلة ما بين 2000-2006: تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الإستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مرد وديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة(pme/pmi) وكذا المؤسسات المصغرة(micro entreprise) وفي شتى مجالات النشاط الإقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة. من أجل تحقيق ذلك، وضع بنك البدر برنامج خماسي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي، ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي:

* **2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

*2001: التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض مع تحقيق مشروع البنك الجالس(la banque assise) مع الخدمات المشخصة(les services personnalises) ببعض الوكالات الرائدة(وكالة عميروش والشراقة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

* **2002:** تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

***2003:** إدخال نظام(syrat) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية.

- تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الإتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

[1] بنك badr، 2002، ص02.

* **2004:** تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية(les guichets automatiques des billets) المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك satin خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

* **2006:** في ماي تم إدخال كل من المقاصة الإلكترونية(télé compensation) و(télé chèques) وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف بـ télé des virements وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والإختلاسات من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم النشاطات التي يمولها.

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة بهدف تدعيم مكانته ضمن المصرفي.

أولا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من بين الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

* تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
* تحسين العلاقات مع العملاء.
* تحسين نوعية الخدمات.
* الحصول على أكبر حصة من السوق.
* تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى ترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة من خلال موارده البشرية وترقية الإتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم والتعرف على رغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال:

* دفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.

[1] الصحافة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية badrif n: 33 , mars-avril 2003 alger , p17

* توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

* التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.[1]

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

– تنفيد جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

– إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

– تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.

– تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.

– تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القروض، كما حدد ضمانات متصلة حجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

ثالثا: النشاطات التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

نذكر النشاطات التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية كالآتي:

1– الفلاحة والزراعة:

* زراعة الحبوب

* زراعة صناعية

* زراعة الخضر

* البستنة، مشاتل

* زراعة الكروم

* خدمات تابعة للزراعة والفلاحة

2– تربية الماشية:

* تربية الأبقار

* تربية الغنم

* تربية الماعز، الإبل

[1] شبكة الأنترنت www.badr.net. 2005/03/10

* تربية حيوانات أخرى
* خدمات تابعة لتربية الماشية

3- الصيد وتربية الحيوانات المائية:

* الصيد
* تربية الأسماك والنباتات المائية
* خدمات تابعة للصيد

4- صناعة المواد الغذائية:

* صناعة اللحوم
* إنتاج لحوم الدواجن
* تحضير المواد الأولية التي تدخل في صناعة اللحوم
* صناعة الأسماك
* تصبير وتعليب الفواكه والخضر
* صناعة الألبان
* صناعة أغذية الحيوانات
* صناعة الخبز
* صناعة الشوكولاتة والمربى والكعك والبسكويت
* صناعة السكر
* صناعة العجائن
* تحويل الشاي والقهوة

5- صناعة المشروبات:

* إنتاج الكحول المتخمر
* إنتاج الكحول المقطر
* إنتاج الخمور
* إنتاج مشروبات متخمرة أخرى
* إنتاج الجعة(مع أو بدون كحول)
* إنتاج المياه المعدنية
* إنتاج مشروبات غازية

6- صناعة السجائر:

* تركيب المواد الأولية التي تدخل في صناعة السجائر.

7- نشاطات خارجية:

* أعمال الخشب وتركيب الأجهزة الخشبية.

* تركيب الآلات الزراعية والغابية.

8- التجارة والتوزيع:

* تجارة بالجملة للمنتجات الغذائية الكبرى.
* تجارة بالجملة للحيوانات الحية والمنتجات الصناعية الكبرى.
* تجارة بالتجزئة للمنتجات الغذائية في المجالات الخاصة.

9- التغليف والتعليب:

* إنتاج معدات التغليف والتعليب.
* إنتاج التغليف الخشبي(الصناديق).
* إنتاج التغليف المعدني.

10- النقل للتخزين والبضائع:

11- التطور الريفي:

* الحرف.
* المواد الصغيرة.
* المساكن الريفية.
* المشاريع القريبة.

المطلب الثالث: تقديم وكالة "BADR" وادي النجاء 842 وهيكلها التنظيمي.

1- تقديم وكالةBADR وادي النجاء:

تكتسب بلدية وادي النجاء الطابع الفلاحي بالدرجة الأولى وكان من الضروري وجود بنك يهتم بالقطاع إذ يعتبر البنك الأول على مستوى المنطقة.

وهي بحاجة ماسة لتدعيم المزارعين بشكل فعال يدعو للنهوض بهذا القطاع وتحسين مستوى الإنتاج الزراعي وتوفير رأس المال اللازم للزراعة والتنمية الريفية وعلى هذا الأساس فقد أنشأت بالمنطقةBADR في سنة1989 بموجب الأمر 82/107.

وتقع وكالة واد النجاء وسط المدينة وبالتحديد في17 شارع العقيد عميروش، وهي تتوسط معظم المرافق وهذا ما يجعلها مقربة من المواطن، منها مؤسسة البريد والإتصالات، البلدية، المستشفى...إلخ

ويعمل على تحقيق الأهداف طاقم من الموظفين متكون من المدير، رئيس المصالح و9 موظفين بالإضافة إلى حراس الأمن الذين يعملون بالتناوب ومنظفين ويشرف البنك على تغطية احتياجات دائرة وادي النجاء بالإضافة إلى المناطق المجاورة لها مثل: أحمد راشدي، الرواشد...إلخ ذلك بتقديم الخدمات لها

2- الهيكل التنظيمي لوكالة وادي النجاء:

تحتوي وكالة وادي النجاء على(05) مصالح والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لوكالة وادي النجاء

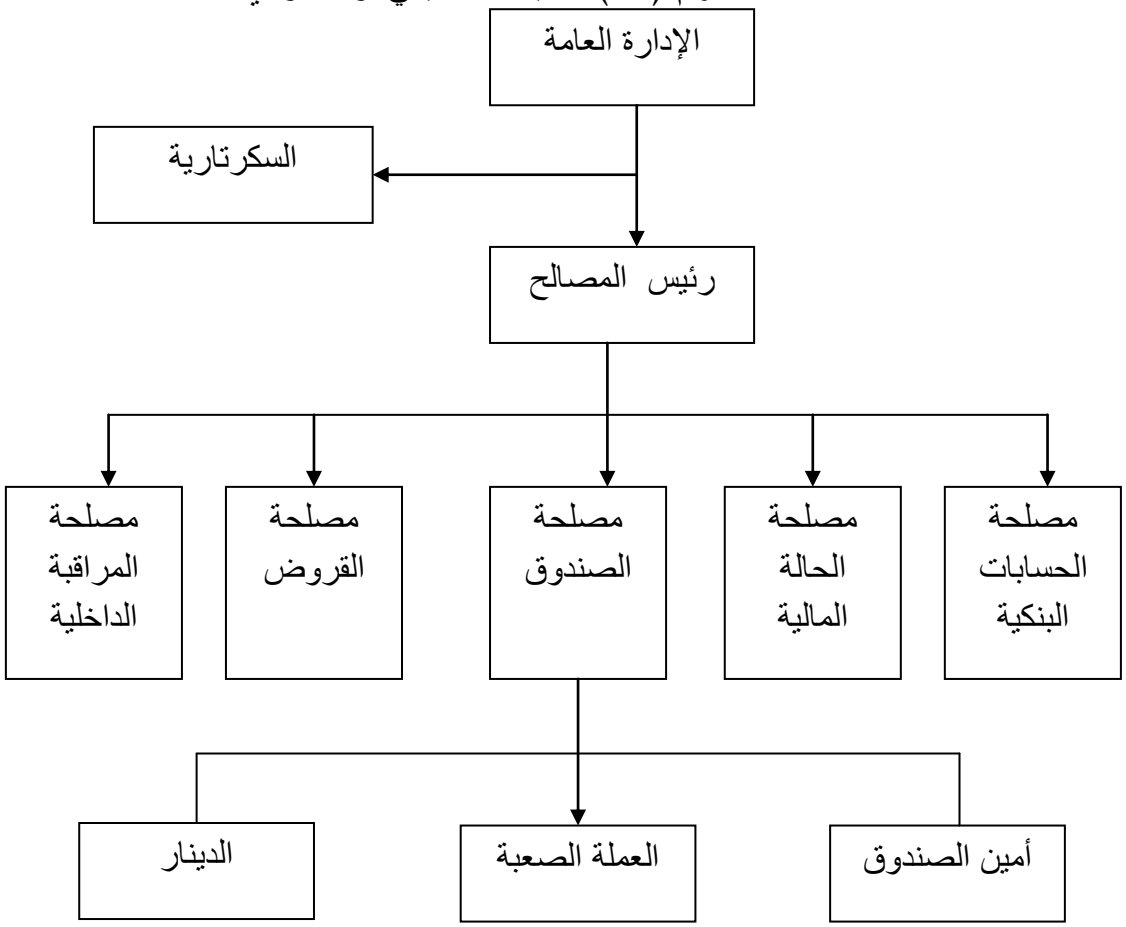

المصدر: وثائق داخلية لوكالة وادي النجاء

1- مدير الوكالة: هو المسؤول الأول في الوكالة ويشرف على حسن سيرها إذ يتكفل بما يلي:

المهام الإدارية:

* تطوير نشاطات الوكالة.
* ضمان تطبيق التعليمات والخطط والبرامج الواردة من الإدارة الوصية وكذلك التعليمات المتعلقة بتكوين الموظفين.
* الاتصال مع الإدارة الوصية.
* تسيير الموارد البشرية.
* إعداد تقارير دورية لنشاطات الوكالة في يومها.

المهام اليومية:

إبرام جميع العقود الخاصة بتسيير ومتابعة ملفات القروض وتقديم كل التوضيحات الخاصة بنشاط الوكالة والمشاركة في جميع الإجتماعات الدورية.

الإمضاء على جميع العمليات المصرفية والتي تتطلب إمضاءه وفق القانون وكذلك الإمضاء على الصكوك والودائع.

2- رئيس المصالح: وهو المسؤول على جميع المصالح والإشراف عليها، وهو المحاسب في نفس الوقت ومكلف بتصفية الحسابات على مستوى الوكالة.

3- مصلحة فتح الحسابات المصرفية: تقوم هذه المصلحة بفتح الحسابات البنكية للزبائن بناءا على ملف يقدمه هذا الأخير، وعملية فتح حساب ما من طرف الوكالة بتطلب شروط يفرضها القانون(التأهيل، الهوية) وأخرى تفرضها الوكالة كدينونة دخل لدى الزبون...إلخ، وتحتفظ الوكالة بحقها في عدم فتح الحسابات البنكية لأشخاص تشك في هويتهم عند فتح أي حساب، كما سبق وأن أشرنا.

تطلب الوكالة ملف يتضمن كل المعلومات الشخصية للزبون الراغب في ذلك تتمثل في هوية الشخص(اللقب الاسم، تاريخ ومكان الميلاد، العنوان الشخصي والإمضاء) وذلك وفقا لوثائق تثبت ذلك(صورتين شمسيتين صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية، بطاقة الإقامة، شهادة العمل، وشهادة الميلاد الأصلية) تسجل هذه المعلومات على بطاقة الإمضاء وكذلك على استمارة التعريف تسجل هذه العملة في سجل خاص بفتح الحسابات، وهذا بعد تعيين رقم حساب بالزبون عادة ما يتكون من رمز الوكالة242، رمز ونوع الحساب المفتاح، رقم التسجيل، نوع الملية.

أنواع الحسابات: على مستوى الوكالة هناك نوعين رئيسيين من الحسابات وهما:

1- حساب بدون أجر أو حساب بنظر compte ovrie وهي تشمل:

* حسابات الشيكات compte de chèque خاص بالأجراء.

* حسابات جارية خاصة بالتجارة بالنسبة للأشخاص المعنويين(المؤسسات والشركات)

2- حساب الدفاتر compte sur live

3- حسابات بالأجل compte de atome

4- حسابات الودائع بمختلف أنواعها(ودائع الأجل، سندات الصندوق)

4- مصلحة المحافظة اليومية Fonction portefeuille: سميت هذه المصلحة بهذا الاسم لأن كل اليوميات الخاصة بعمل كل مصلحة تصب هناك من أجل مراجعتها، ثم الإحتفاظ بنسخة من هذه اليوميات على مستوى الأرشيف وإرسال النسخة المتبقية إلى مصلحة المحاسبة بفرع قسنطينة بالإضافة إلى هذا فإن عون المصلحة يقوم بكل العمليات المتعلقة بـ:

أ- **الخصم:** l'escompte هناك شكلين من الخصوم: خصم خاص بالأوراق التجارية (كمبيالات، سندات لأمر...) وخصم الصكوك، وعملية الخصم يمكن أن تعتبرها مخاطرة لأنها عبارة عن قرض بدون ضمانات مادية إذ يتم إدخال المبلغ مباشرة في حساب الزبون المستفيد بالوكالة دون الحصول على المبالغ من جهة أخرى من حساب صاحب الصك غير مضمون، لذلك تلجأ الوكالة في بعض الأحيان إلى إرجاع الصك إلى الزبون مقابل سحب المبالغ من حسابه.

ب- التحصيل: نظرا للمخاطر التي يتميز بها الخصم، فكثيرا من البنوك لا تتعامل به لذلك تلجأ هذه البنوك إلى إجراء آخر هو التحصيل الذي يعتبر قرض أو اعتماد الصندوق، ولا توجد أي مخاطر لذلك عند تقيم الزبون لمصلحة الحافظة بصك من أجل إدخاله في حسابه فإن الوكالة بواسطة المصلحة لا تدخل مباشرة في حساب

الزبون إلا بعد الإتصال ببنك صاحب الصك المسحوب منه بإرسال الصك وطلب إشعاره الذي ترجع نسخة منه بملاحظة مدفوع.

ت- الصكوك المضمونة: هي عبارة عن صكوك خاصة بالوكالة أو بالبنك تسلم إلى الزبائن بمبالغ معينة مع سحب هذه المبالغ من حساب الزبائن وحجزها في حساب خاص إلى غاية تسليم المبلغ أو تحويله لحساب المستفيد ومدة صلاحية هذه الصكوك تقدر بـ3سنوات و20يوما بكونها موافاة داخليا.

5- مصلحة الصندوق: تعتبر المحرك الأساسي لأي وكالة بنكية، وهي أكثر ديناميكية تتطلب هذه المصلحة السرعة والخفة والحذر والثقة لتفادي التعرض للأخطار بسبب ارتكاب بعض الأخطاء، وأهم العمليات المقدمة من طرف هذه المصلحة: السحب والإيداع، وهي تضم قسم أمين الصندوق وقسم الشباك ويضم عونين: الأول مسؤول عن قسم الشباك خاص بالعملة والآخر مسؤول عن قسم الشباك خاص بالدينار.

6- مصلحة القروض: ونقصد بها الجهة المختصة في منح القروض بمختلف أنواعها سواء كانت لأشخاص طبيعيين أو معنويين:

مهام من حيث الدراسة والتحليل:

- دراسة وتحليل طلبات القروض.
- إيصال طلب القروض.
- تسيير النشاط والقيام بزيارة ميدانية لموقع المؤسسة والمعلومات الخاصة بها...

مهام من حيث إدارة القروض: تحضير رخصة القرض.

- جميع الضمانات والإحصائيات اللازمة والدقيقة للزبون.
- تحديد القروض المفتوحة والسهر على استرجاع الديون ما قبل النزاع.
- تسيير الملفات المدروسة ومراقبتها من طرف البنك.
- متابعة عمليات استرجاع الأموال.

مهام من حيث المتابعة القضائية ما قبل النزاع وأثناء النزاع:

- التأكد من صلاحية الضمانات لإيصالها إلى المجمع للتأكيد القبول.
- تأمين تسيير صارم للديون وملفات المتابعة القضائية.
- العمل على القرض ومراقبة الملف الإداري لفتح الحسابات للزبائن قبل إيصاله إلى المجمع.

مصلحة المراقبة الداخلية: يقوم المكلف بهذه المصلحة بتدقيق جميع الحسابات والتسجيلات الحسابية وأرصدة الحسابات وكذلك الشيكات البنكية للتأكد من وجود أساسيات الشيك(كرقم الحساب البنكي، الختم، توقيع المستفيد...إلخ) ويتم هذا يوميا ومن مهامه:

- إجراء الحسابات الخاصة بما فيها الميزانية.
- متابعة العمليات الحسابية اليومية.
- إقفال يومية الحسابات.

المبحث الثاني: أنواع القروض التي تمنحهاBADR وأهم الجهات الممولة التي تتعامل معها:

من بين المهام التي تقوم بها الوكالة هي منح القروض، لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنشاطات الاقتصادية.

المطلب الأول: أنواع القروض التي تمنحها الوكالة:

إن وكالة وادي النجاء تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق أنواع مختلفة من القروض.

القروض من حيث المدة: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

1- قروض قصيرة الأجل: تتراوح مدتها من ثلاثة أشهر إلى ستة.

2- قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة.

3- قروض طويلة الأجل: تتراوح مدتها ما بين5سنوات إلى25سنة.

القروض من حيث النشاط الممول:

1- قروض فلاحية: تمنح للفلاحين وهي نوعين:

أ- قروض استغلال تمنح للفلاحين من أجل تدعيم الموسم الفلاحي.

ب- قروض الاستثمار وتمنح للفلاحين من أجل توسيع نشاطهم الفلاحي (شراء معدات فلاحية وآلات)

2- قروض غير فلاحية: وهي قسمين:

أ- قروض الاستغلال وتمنح للتجار والحرفيين وأصحاب الأعمال الحرة والمقاولين.

ب- قروض الاستثمار وتمنح لشريحة كبيرة من الزبائن غير الفلاحيين(مشاريع كبرى، مصانع، مركبات، معدات وآلات...إلخ)

ومن بين القروض التي تمنحها وكالة وادي النجاء نذكر ما يلي:

*** قرض الرفيق:**

الجدول رقم(18): عدد الملفات ومبالغ القروض الممنوحة.

الموسم	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
عدد الملفات	669	818	1241	1609	1621	1468
المبلغ (دج)	704.556.121	704.556.121	1103522463	1353.359.631	1390.678.034	1.480.000.000

المصدر: وكالة وادي النجاء.

إن الارتفاع الملاحظ في عدد الملفات وكذا مبلغ القرض الممنوح بدون فائدة يؤكد انخراط بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عملية تجسيد برنامج الوزارة من خلال تسهيل عملية تمويل المواسم الفلاحية ورغبة الفلاحين في اقتناء هذا المنتوج البنكي الذي يضمن لهم مباشرة الموسم الفلاحي باطمئنان.

نشير إلى أن الانخفاض الملاحظ خلال هذا الموسم يعود إلى عملية جدولة ديون بعض الفلاحين التي لم تسدد خاصة في المنطقة الجنوبية وغلاء بعض المواد كالأسمدة والأدوية.

قرض التحدي: هو قرض يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسقف200 مليون دج للمستفيدين من مستثمرات تفوق مساحتها10 هكتارات، هذا القرض الاستثماري لا يمنح إلا للمشاريع التي يوافق عليها الديوان للأراضي الفلاحية في إطار استصلاح الأراضي الفلاحية ويجب على المستثمرين تقديم دفتر أعباء موافق عليه من طرف الديوان وعقد ملكية أو تنازل.

القرض الإيجاري: قرض يمنحه BADR لأجل اقتناء المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر(جرارات، حراثات...) والتي يعفى إيجارها من الرسم على القيمة المضافة.

الشباك الموحد:

أطلق الشباك الموحد خدماته مند حملة الحرث والبدر لموسم2008-2009 يضم هذا الشباك:

- تعاونية الحبوب والبقول الجافة (بدور، مدخلات)
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (قرض الرفيق)
- التعاضدية الجهوية للتعاون الفلاحي (قرض التأمين)

عدد الملفات المعالجة والمصادق عليها لموسم2015-2016 بلغ1486 ملف ويتمثل دوره في منح قروض للفلاحين لاقتناء مختلف عوامل الإنتاج كالبدور والأسمدة وأدوية المعالجة خصوصا للفلاحين الغير مدانين والملتزمين بدفع ديونهم.

المطلب الثاني: خطوات منح القروض والجهات الممولة لها.

من المهام الأساسية التي تقوم بها وكالة وادي النجاء هي منح القروض بمختلف أنواعها لتمويل المشاريع والنشاطات الاقتصادية.

أولا: خطوات منح القروض:

في إطار هذه الدراسة تناولنا ملف قرض لإنشاء مؤسسة مصغرة لشاب قد استفاد من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إطار التمويل الثلاثي لدى فرع وكالة وادي النجاء (يعتبر هذا التمويل تمويلا ثلاثيا يساهم فيه البنك، المقترض ووكالة ANSEJ.

1- تقديم المشروع: المؤسسة عبارة عن شخص طبيعي استفاد من دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لبناء اصطبل لتربية الأبقار بفرض إنتاج الحليب له خبرة في هذا المجال، تقدم إلى فرع وكالة وادي النجاء لطلب قرض متوسط المدى مدته5 سنوات، اقترح على الوكالة هذا المشروع وهذه الأخيرة قامت بدراسته ووافقت عليه مبدئيا ثم أودع ملف المشروع على مستواهم والذي يتضمن الوثائق التالية:

- طلب خطي يوضح مبلغ القرض والغرض منه.
- شهادة عدم الإخضاع للضريبة.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.
- وثائق التأهيل المهنية.
- وثيقة تثبت تعهده بتوفير ثلاثة مناصب شغل.
- بطاقة الإقامة.
- نسخة من شهادة الميلاد أصلية12.
- فواتير شكلية للعتاد والتجهيزات.
- كشف تقريري للتأمين على العتاد والتجهيزات.

بعد تقديم الملف تسلمه وكالة دعم وتشغيل الشباب إيداع يثبت أن ملفه قد أودع لديها وللتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف المقترض ترسل الوكالة شهادة ميلاده إلى الصندوق للتأمينات الاجتماعية للأجراء التي وردت عليهم بأنه غير مؤمن وأثبتت ذلك بتحرير شهادة عدم الانتساب، كما وتأكد من أنه لا ينتسب إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء باستخراج وثيقة عدم الانتساب، بالإضافة إلى ذلك ترسل

شهادة عدم الإخضاع للضريبة إلى ذات الصندوق للتأكد بأنه يمارس أي نشاط في الوقت الحالي، وليس لديه سجل تجاري.

2- مراحل منح القرض:و تتمثل فيمايلي:

المرحلة01: مرحلة الموافقة البنكية:

يتحدد فيها مبلغ القرض ككل ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وكذا مساهمة البنك(وكالة وادي النجاء) ومساهمة المقترض قد حددت حصص كل منهم في الملف محل الدراسة كما يلي:

- مساهمة المستثمر: 518.395.32 دج

- مساهمة وكالة دعم وتشغيل الشباب: 103679063دج

- مساهمة البنك: 3.628.767.21 دج

وبعد تحديد المساهمات تعمد لجنة لدراسة ملف القرض عن طريق اللجنة الولائية يحضر فيها ممثل وكالة دعم وتشغيل الشباب والمقترض وممثل عن وكالة وادي النجاء، وقد أعطت اللجنة الموافقة عليه، فإن مصالح اللجنة ترسله إلى البنك الذي يقوم بمحضر معاينة الملف بغية التأكد من صحة البيانات الواردة فيه عن طريق زيارة ميدانية للمؤسسة الطالبة للقرض، والتأكد فيما إذا كان المقترض قد استفاد من قروض أخرى من بنوك أخرى.

إذا كان الملف قد استوفى جميع الشروط يدفع الملف من قبل الوكالة إلى المديرية الجهوية بميلة، وتقوم هذه الأخيرة بإعادة دراسة الملف من جديد، وبعد الدراسة تقوم ببعث موافقتها إلى الوكالة والوكالة بدورها تقوم ببعث موافقتها إلى المقترض على قبول ملفه.

المرحلة02: الترخيص بالقرض:

يقصد بالترخيص بالقرض الموافقة أو السماح للمقترض باستخدام قرضه وذلك من خلال وضع القرض لدى حسابه الخاص، والذي يكون بالضرورة مفتوحا لدى الوكالة.

المرحلة03: الضمانات:

يتطلب على المقترض ضمانات، والضمانات التي اقترحها في بداية مشروعه تمثلت في:

- مساهمة العميل لدى البنك والمقدر بـ 51839532 دج إذ يضعها في حسابه لدى الوكالة.

- رهن عقار والمتمثل في قطعة أرض سيقام عليها المشروع.

- التزام يرهن العتاد التي سوف يقتنيها العميل لحساب البنك ويتم ذلك عند الموثق مع الالتزام بتأمين العتاد وكذلك تأمين الأبقار ضد كل المخاطر وتجديده كل سنة، هذا الأخير يعود بفائدة للبنك، وتقوم المديرية بالتأكيد من كل هذه الضمانات، وعندما يحضر صاحب المشروع هذه الضمانات، تعرض على لجنة المراقبة القانونية وذلك من أجل المصادقة على العقود وخاصة الرهن الحيازي والعقاري.

المرحلة04: الاتفاقيات:

بعد المصادقة على الضمانات والتأكد منها يتم إمضاء اتفاق مبرم بين البنك والعميل يوضح فيه جميع شروط القرض الموضحة في رسالة قبول، يضاف إليها الحقوق والواجبات المفروضة على العميل عند أخذه القرض خاصة في حالة عدم سداد اتفاقية القرض.

ثانيا: الدراسة الاقتصادية لملف طلب القرض:

1- بطاقة تعريف المشروع:

- تسمية المشروع: تربية الأبقار وإنتاج الحليب.
- طبيعة المشروع: فلاحي.
- مكان تواجد المشروع: بلدية تسالة لمطاعي.
- وضعية تقديم المشروع ومدة إنجازه: الانطلاق بعد استلام العتاد.
- المساعدات المتحصل عليها أو الموجودة: قرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بقيمة 103679063 دج وقرض متوسط الأجل لمدة5 سنوات بقيمة 362876721 دج.
- تأثير المشروع في الميدان الاقتصادي: توفير مناصب شغل والمساهمة في التنمية.

2- معلومات عن مجال المشروع:

- المنتوج: هو إنتاج الحليب.
- السوق: هناك احتياج لهذه المشاريع في منطقة تواجد المشروع.
- الطلب: المنتوج معتبر.

3- وسائل الإنتاج:

- وسائل بشرية: ثلاث عمال لديهم الخبرة في سجل تربية الأبقار.
- الأراضي والبنايات: قطعة أرض.
- عتاد الاستغلال: التجهيزات المبنية في الشكلية المرفقة.

4- الكفالات والضمانات المقترحة: تحت تصرف:

- رهن العقارات
- رهن العتاد
- تأمين الأبقار والعتاد

5- كلفة المشروع: تقدر تكلفة المشروع بـ 518395316

6- جدول رقم(19): يوضح جدول امتلاك القرض البنكي.

البنايات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
قسط الاهتلاك السنوي	72575344	72575344	72575344	72575344	72575344
باقي التسديد	36287721	290301376	217726032	145150688	72575344
الفائدة البنكية3,5%	12400685	10160548	76204	5080274	2540137

المصدر: جدول من إعداد الطلبة بناءا على المعطيات الواردة في الملف.

ملف إعداد القرض:

حيث:

$$\text{قسط الامتلاك السنوي} = \frac{\text{مبلغ القرض}}{\text{مدة القرض}} = \frac{362876721}{5} = 72575344 \text{ دج}$$

باقي التسديد:

السنة الأولى: مبلغ القرض

السنة الثانية: باقي التسديد للسنة الأولى- القسط السنوي للسنة الثانية

السنة الثالثة: باقي التسديد للسنة الثانية- القسط السنوي للسنة الثالثة

الفوائد البنكية: باقي التسديد× الفائدة البنكية

من خلال الجدول نلاحظ أن قسط الاهتلاك يحسب من خلال مبلغ القرض على مدة القرض، حيث نلاحظ أنه يبقى ثابت كل سنة، أما الفائدة البنكية فتضرب باقي التسديد في نسبة الفائدة البنكية.

7- القروض الموجهة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الممتدة بين: 2005-2013.

الجدول رقم(20): جدول يوضح حجم القروض الموجهة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممتدة ما بين:2005-2013.

السنة	حجم القرض
2005	00
2006	25,466,373,70
2007	27,698,835,11
2008	26,424,509,27
2009	75,426,605,55
2010	96,767,437,37
2011	103,154,680,34
2012	239,432,546,04
2013	261,327,553,84

المصدر: مقر نشاط وكالة وادي النجاء BADR

ثانيا: أهم الجهات الممولة لها:

هناك عدة هيئات تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم وكالة وادي النجاء بالتعامل معها في إطار التمويل الثلاثي ونذكر منها:

1/ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

1) تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: هي جهاز يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف الشباب من أجل تنفيذ جهاز المؤسسة المصغرة، للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حيث سمحت بانتقال ما يقارب سبعين ألف 70000 شاب من وضعية بطال إلى وضعية رؤساء مؤسسات ومنشئين لمناصب شغل، فإنشاء أكثر من خمسين ألف 50000 مؤسسة وخلق أكثر من مئة وخمسن ألف 150000 منصب شغب دائم.

إن جهاز دعم وتشغيل الشباب الذي عرف التنفيذ منذ السداسي الثاني من سنة1997 يعتبر إحدى الحلول المناسبة لمعالجة مسألة البطالة خلال الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق، وعملا بأحكام المادة16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 8 صفر1417هـ الموافق لـ 24 يونيو1996ميلادي والمذكورة أعلاه تحت هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، توضح نشاطات هذه الأخيرة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة

وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقرها الجزائر ولديها ممثلين في جميع الولايات (حوالي53 ممثل)

2) مهام الوكالة:

* تدعم الاستثمار وترافق الشباب أصحاب المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

* التسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب لا سيما منحها لإعانات وتخفيض نسب الفائدة في حدود العلاقات المعمول بهما.

* تخصيصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب لا سيما منحها الإعانات وتخفيض نسب الفائدة في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.[1]

* تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

* تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالشباب ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات بهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يلي:

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.

– تحدد بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

– تقديم استشارة ومد يد العون للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.[2]

2/ الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC[3]

في إطار سياسة مكافحة البطالة وترقية الشباب النشاطات المحدثة للثروات علقت النشاطات العمومية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتسيير جهاز دعم إحداث نشاطات الإنتاج والخدمات وهو عبارة عن جهاز جديد يتكفل بالبطالين البالغين من العمر35–50 سنة ويهدف إلى التخلص من البطالة عن طريق مساعدة البطالين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة ويمكن أن تصل قيمة الاستثمار إلى 5ملايين دينار جزائري، ويمنح هذا الصندوق عدة امتيازات هي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية رقم52 الصادرة في ديسمبر1990.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية رقم5 الصادرة في ديسمبر1990.

[3] دليل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة –ميلة–

* مساهمة شخصية ذات قيمة منخفضة في الاستثمار والباقي يدفع عن طريق الصندوق والبنك، وتختلف المساهمة الشخصية حسب منطقة الاستثمار.

* قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح عن طريق الصندوق.

* امتيازات ضريبية عديدة منها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA.

* توجيه استشارة وموافقة خاصة بدراسة المشروع وانطلاقه.

المستفيدون من هذا الجهاز:

يستفيد كل شخص يستوفي المعلومات المبنية أدناه:

* أن يكون عمر المستفيد ما بين 35-50 سنة.
* أن يقيم بالجزائر.
* أن لا يكون شاغل منصب عمل مأجور عند إيداع طلب الإعانة.
* أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
* أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك مؤهلات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
* أن يكون قد مارس نشاط لحسابه الخاص منذ إثنى عشرة شهرا على الأقل.
* أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

3/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

نشأة الوكالة وكيفية عملها: أنشأت هذه الوكالة طبقا للمرسوم الرئاسي المؤرخ في 28 يناير 2004 وهي توضع تحت تصرف رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعتها وهي تتمتع بالشخصية المعنوية، يحدد هذا المرسوم الإطار العام لجهاز القرض المصغر وكيفيات تنفيذه، ويجب أن يستوفي المستفيدون من القرض المصغر عن إحداث أنشطتهم والشروط المرتبة بالسن والمهارة.

وتعمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض على تخفيض معدلات البطالة من خلال تنفيذ التوجيهات العامة لبرامج الحكومة، في إطار عملية القروض المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض تعمل وفق ثلاث صيغ ابتداءا من سلفة بنكية صغيرة (السلفة الغير معوضة لاقتناء المواد الأولية) إلى غاية السلفة ذات الأهمية الفائقة والتي تستدعي تمويلا بنكيا.

لقد بلغ عدد السُلف الغير معوضة والممنوحة خلال السداسي الأول من عام 2006 هو 16649 سلفة وبقية كلية تقدر بـ455,299 مليون دينار جزائري، وفي دراستنا التطبيقية بوكالة وادي النجاء لاحظنا من خلال الإحصائيات التي قدمت لنا، أن الوكالة تتعامل مع الأطراف الثلاثة التي ذكرناها سابقا وذلك بنسب متفاوتة فكان مجموع القروض التي منحتها وكالة وادي النجاء بالاشتراك مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

12,826 وكان تعاملها مع الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة CNAC 10,343 ومولت قروض مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM وصل مجموعها249 قرض، فمن خلال هذا المبحث رأينا الوكالة الوطنية المختلفة التي تتعامل معها وكالة وادي النجاء في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: القروض الموجهة من بنك الفلاحة لتمويل القطاع الفلاحي.

يقوم البنك بمنح مختلف القروض لتمويل قطاعات مختلفة فلاحية وغير فلاحية وتتنوع من حيث المدة قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل وفيما يلي سنوضح أهم القروض الممنوحة.

القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار نشاطها من عدة قروض قصيرة الأجل والجداول التالية توضح ذلك:

الجدول رقم(21): قروض قصيرة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البيان / المؤسسة	2002		2003		2004	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
مطاحن الفرينة والسميد	60000	%99	20000	98,5	60000	%47 ,08
إنتاج مواد تغذية الدواجن	–	-	1717	7,7	65000	%51,00
البناء	630	%1	630	28	2430	%1,90
المجموع	630	%100	22347	%100	127430	%100

المصدر: مقر نشاط الوكالة.

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك يولي اهتماما بمنح القروض للقطاع الخاص الفلاحي حيث نجد في مطاحن الفرينة والسميد في سنة 2002 منحت60000 دج بنسبة99% وفي سنة2003 منحت20000 دج بنسبة98,5% وفي سنة2004 منحت 60000 دج بنسبة47,08% أما إنتاج مواد تغذية الدواجن في سنة2003 منحت1717 دج بنسبة77% وفي سنة 2004 منحت65000 بنسبة51,00% هذا يدل على أن البنك يشجع هذا القطاع ويهتم به لما له من أهمية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات وتخفيف الواردات أما القطاع الصناعي(البناء) في سنة2002 منحت630 دج بنسبة1% أما في سنة2003 منحت 630دج بنسبة23% وفي سنة2004 منحت 2430 دج 1,90% ولكي يضمن بنك BADR طريقة سليمة وفعالة في منح القروض لعملائه يقتضي وضع سياسات وشروط مكتوبة للاقتراض تضمن سلامة الأموال المستثمرة كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الاقتراض مع ضرورة مساهمة تلك السياسات في جهة قدر ملائم من القروض.

القروض الموجهة للقطاع الغير فلاحي:

الجدول رقم(22): عدد ملفات قروض ANSEJ 2015/2014.

البيان / السنوات	2014	2015
عدد الملفات	25	16
المبالغ	25.031.909.10	18,347,049,20

المصدر: وكالة وادي النجاء.

نلاحظ أن عدد ملفات قروضANSEG قد انخفض سنة2015 مقارنة بسنة2014 وكذلك بالنسبة للمبالغ.

الجدول رقم(23): عدد ملفات قروض CNAC 2015/2014.

البيان / السنوات	2014	2015
عدد الملفات	09	05
المبالغ	14.850.068.719	7.307.674.92

المصدر: وكالة وادي النجاء.

نلاحظ أن عدد ملفات قروض CANC انخفض سنة2015 إلى 5 ملفات مقارنة بسنة2014 الذي كان عددها 09ملفات وكذا بالنسبة للمبالغ.

الجدول رقم(24): عدد ملفات قروض ANGEM 2015/2014.

البيان / السنوات	2014	2015
عدد الملفات	14	25
المبالغ	5.187.451.56	8.134.305.49

المصدر: وكالة وادي النجاء.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد ملفات قروض **ANGEM** قد ارتفع سنة2015 إلى25 ملف مقارنة بسنة2014 الذي كان عددها14 ملف فقط وكذلك بالنسبة للمبالغ.

المقارنة بين التمويل للقطاع غير الفلاحي لوكالات الدعم: نلاحظ أن ENSEJ تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الملفات، ثم تليها ENGEM وفي الأخير CNAC سنة 2014، وأيضا نفس المراتب فيما يخص المبالغ، أما في سنة 2015 فإن عدد الملفات لدى ENGEM أكبر منها بالنسبة لـ CNAC و ENSEJ، أما بالنسبة للمبالغ المخصصة للقروض فـ ENSEJ تحتل المرتبة الأولى.

القروض الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي:

الجدول رقم(25): عدد ملفات قروض ANSEJ 2015/2014.

البيان / السنوات	2014	2015
عدد الملفات	37	37
المبالغ	48.664.032.37	77.4450.548.00

المصدر: وكالة وادي النجاء.

نلاحظ أن عدد ملفات قروض **ANSEJ** الخاصة بالقطاع الفلاحي هي نفسها لكن المبلغ قد ارتفع سنة2015.

الجدول رقم(26): عدد ملفات قروض CNAC 2015/2014.

البيان / السنوات	2014	2015
عدد الملفات	14	12
المبالغ	24.181.065.91	29.880.473.36

المصدر: وكالة وادي النجاء.

من الجدول أعلاه إن عدد ملفات قروض CNAC قد انخفض سنة 2015 مقارنة بسنة2014 لكن المبلغ المخصص لهذه القروض قد ارتفع سنة 2015.

الجدول رقم(27): عدد ملفات قروض ANGEM 2015/2014.

البيان / السنوات	2014	2015
عدد الملفات	04	00
المبالغ	1.975.942.29	00

المصدر: وكالة وادي النجاء.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد قروض الإيجار لسنة2014 و2015 كانت معدومة.

نلاحظ أن: عدد الملفات والمبالغ المخصصة كقروض في سنتي 2014 و 2015 تحتل فيهما ENSEJ المرتبة الأولى، ثم تليها CNAC، وفي الأخير ENGEM.

من خلال المقارنة بين القروض الموجهة للقطاع الغير فلاحي والقطاع الفلاحي لسنتي 2014 و2015، وجدنا أن المبالغ المخصصة كقروض في ENSEJ أكبر منها في CNAC، ونجد في الأخير ENGEM.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء الذي تناولنا فيه تعريف بنك الفلاحة والتنمية وتطوره وأهدافه ومهامه ونشاطاته وتعرفنا على وكالة وادي النجاء وهيكلها التنظيمي وأنواع القروض التي يمكن لهذه الوكالة أن تمنحها للقطاع الفلاحي وخطوات منح القروض لديها وكذلك الدراسة الاقتصادية لملف طلب القرض.

وبناء على ما تقدم يمكن استنتاج ما يلي:

* يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر.

* بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الإنتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

خاتمة

يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه وهذا بسبب علاقته المباشرة بباقي القطاعات، وليكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة بسبب التغيرات التي تحدث في البلاد سواء كانت سياسية أو مناخية.

إن الدور البنوك التجارية في عملية التمويل يعتبر مهما بسبب اعتباره أداة محركة وفعالة في توفير الإمكانيات اللازمة لتشجيع القطاع الفلاحي وزيادة إنتاجيته، وتجدر الإشارة إلى الدور الفعال الذي لعبه بنك الفلاحة والتنمية الريفية والهدف الواضح الذي تبناه هذا البنك وهو توفير الدعم للقطاع الفلاحي من حيث توفيره لمختلف القروض والتي تتفاوت في المدة والمبلغ والضمانات.

1-اختبار نتائج الفرضيات :

-**الفرضية الأولى:** يشهد القطاع الفلاحي لولاية ميلة تذبذبات كثيرة في مستوى الإنتاج(صحيحة)، بسبب المناخ وضعف الوسائل المتاحة.

-**الفرضية الثانية:** أهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي القرض الرفيق(صحيحة)، حيث يمنح القرض الرفيق بصفة كثيرة ولكن هناك أيضا قروض أخرى كقرض التحدي.

-**الفرضية الثالثة:** يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض في إطار هيئات الدعم(صحيحة)، القطاع الفلاحي أو الغير الفلاحي، حيث يحتل القطاع الفلاحي المرتبة الأولى من حيث عدد الملفات والمبالغ.

2-النتائج العامة للدراسة:

1- إن واقع القطاع الفلاحي في ميلة يستدعي تدعيم هذا القطاع الإستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.

3- إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو إلى الإنطلاق من واقعه الملئ بالتناقضات الهيكلية بالإضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي البحث عن هيئة خاصة تتابع هذه الإستثمارات.

4- يتعامل البنك عن منحه القروض بجدر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية.) يعتبر الجهاز المصرفي لأي بلد بأنه مجموعة من المؤسسات التي تقوم على عدة قوانين وأنظمة تتبعها المصارف فهو يساهم بفعالية كبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية وهي ذات أنواع بحيث تقدم خدمات متنوعة وهذا ما أثبتته صحة الفرضية الأولى.

2) تتميز ولاية ميلة بمناخ جيد للزراعة فهناك ارتفاع وانخفاض في الإنتاج وهذا راجع إلى المناخ وتوفر الإمكانيات اللازمة وهذا ما أثبتته صحة الفرضية الثانية.

3) يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض متنوعة منها قرض الرفيق وقرض التحدي وقرض الإيجار وهذا ما تثبته صحة الفرضية الثالثة.

3-التوصيات:

- ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
- إقامة الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي.
- التحقيق من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الزراعية.

4-آفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع.

دور الإستثمارات الفلاحية في التنمية الإقتصادية.

- أثر مخططات التنمية على الإنتاج الفلاحي.

وفي الأخير فإن بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

1) حسين بن هاني: إقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003،.

2) حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

3) رشاد العصار ورياض الحلبي: النقود والبنوك، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، 2010.

4) زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي: سياسات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

5) سامر بطرس جلدة: النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2009، ص.

6) سليمان بودياب: إقتصاديات البنوك، المؤسسة الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر1996.

7) شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

8) عبد الرحمان يسري: إقتصاديات النقود والمصارف، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.

9) فليح حسن خلف: النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2006.

10) محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2014.

11) مصطفى رشدي شيحة: النقود والمصارف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص.

12) منير إبراهيم: إدارة البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر، 1996.

13) نصر حمود مزنان فهد: أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.

14) هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود: التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

15) هيثم محمد الزغبي: الإدارة والتحصيل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000.

❖ **الأطروحات والمذكرات:**

16) إلياس عقال: تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر 2008-2009.

17) بن سمينة عزيزة وبن سمينة دلال التمويل البنى للقطاع الفلاحي في الجزائر (1999-2000) دراسة حالة بنك BADR وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن منهاجية شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة 2004.

18) رشا محمد سعيد أمي استيتية: تمويل القطاع الزراعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999.

19) محمد بوشوشة: مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2006/2007.

❖ **المنشورات:**

20) علي محمود فارس وآخرون: أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة المختار البيضاء، 2005.

❖ **الصحف:**

21) الجريدة الرسمية للجمهورية رقم52 الصادرة في ديسمبر 1990.

22) الجريدة الرسمية للجمهورية رقم5 الصادرة في ديسمبر 1990.

23) دليل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة –ميلة– 1995.

24) الصحافة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية p17 **badrif n: 33 , mars-avril 2003 Alger ,**

❖ **الأنترنت**

25) **www.badr.net.** 2005/03/10

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	ميزانية البنك التجاري	13
02	تطور إنتاج الحبوب في ولاية ميلة من سنة2011 إلى توقعات2016	33
03	تطور إنتاج البقول الجافة لولاية ميلة	34
04	تطور إنتاج الأعلاف 2011-2015	34
05	تطور إنتاج الخضروات لولاية ميلة لسنة2011 إلى2016	35
06	تطور الأشجار المثمرة من سنة2015 إلى توقعات2016	36
07	تطور استعمال الأسمدة ومكافحة الأعشاب الضارة	36
08	تطور الإنتاج الحيواني في الولاية من سنة2011-2016	38
09	تطور إنتاج الحليب في الولاية من سنة2011 إلى توقعات2016	38
10	كمية الحليب المجمعة في الولاية للفترة2011-2012	39
11	تطور حصيلة الري في ولاية ميلة	40
12	دعم جميع الشعب	43
13	دعم شعبة إنتاج الحليب	43
14	دعم المحاصيل الكبرى	44
15	الأشجار المثمرة	45
16	شعبة تربية النحل	45
17	دعم العتاد الفلاحي	46
18	عدد الملفات ومبالغ القروض الممنوحة	61
19	يوضح جدول امتلاك القرض البنكي	65
20	جدول يوضح حجم القروض الموجهة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممتدة ما بين:2005-2013	66
21	قروض قصيرة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	69
22	عدد ملفات قروض ANSEG 2015/2014	70
23	عدد ملفات قروض CNAC 2015/2014	70
24	عدد ملفات قروض ANGEM 2015/2014	70
25	عدد ملفات قروض ANSEJ 2015/2014	71
26	عدد ملفات قروض CNAC 2015/2014	71
27	عدد ملفات قروض ANGEM 2015/2014	71

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة	30
02	الهيكل التنظيمي لوكالة وادي النجاء	57

ملخص:

يعتبر القطاع الزراعي العصب المحرك والحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي، فمهما كانت خلفيات الاستراتيجيات التنموية المتبعة فمن المفروض أن يضحى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة في الجزائر عامة وولاية ميلة خاصة لأنها ولاية فلاحية بالدرجة الأولى و تتوفر على مساحات شاسعة من الأراضي .

و لقد توصلنا الى أن هذا القطاع مازال يشهد تذبذبات في الانتاج في لولاية ميلة ويخضع لتذبذب الاحوال المناخية، كما و أن التمويل رغم أنه يعتبر الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض به، إلا أننا توصلنا من خلال الجانب التطبيقي ودراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يزال مقتصرا على القرض الرفيق ،قرض التحدي دون القرض الايجاري او تلك القروض الممنوحة في اطار هيئات الدعم وهي مازالت تبدو قليلة و تحتاج الى المزيد من بذل الجهود.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي ، الآفاق المستقبلية، التمويل، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، ولاية ميلة.

Résumé

Le nerf du secteur agricole est le moteur et sensible dans les économies des pays du monde, l'Etat qui sont intéressés Baktalla agricole, Quelle que soit origines stratégies de développement utilisés, il est censé être sacrifié dans le secteur agricole, en disant comme un secteur qui affecte d'autres secteurs de manière significative en Algérie générale et Mila Province d'une importance particulière, car il est l'état de l'agriculture de première classe et sont disponibles sur les vastes étendues de terres.

Et je conclus que ce secteur connaît encore les fluctuations de la production dans la juridiction de Mila et est soumise aux fluctuations des conditions météorologiques, comme et le financement, bien que ce soit la façon dont la dynamique de ce secteur en raison de son importance cruciale pour le succès de la politique de développement pour la promotion de celui-ci, mais nous avons atteint à travers le côté pratique et l'étude de l'agriculture et la banque de développement rural est encore confinée à la camarade de prêt, contester le prêt sans le prêt ou la location de ces prêts accordés dans le cadre des organismes de soutien qui semblent encore peu nombreux et nécessitent plus d'efforts.